



تقرير "نقابة ميتر"

في الفترة من مارس 2023 إلى مارس 2024  
من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين

# عام على مجلس الصحفيين.. بين الآمال والتحديات



# تقرير "نقابة ميتر" في الفترة من مارس ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤ من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين

## إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

## تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

## الناشر:

موقع نقابة ميتر



هذا المصنف مرخص بموجب  
رخصة المشاع الإبداعي:  
النسبة للإصدار 4.0.

# المحتويات

منهجية التقرير

مقدمة

الفصل الأول: نشاط مجلس نقابة الصحفيين

- اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين والقرارات التي تصدر عنها
- أبرز الأزمات التي اندلعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير
- أبرز قرارات وتحركات المجلس والنقيب

الفصل الثاني: نشاط اللجان النوعية بنقابة الصحفيين

- اللجنة الثقافية والفنية
- لجنة النشاط
- لجنة التشريعات
- لجنة التدريب وتطوير المهنة
- لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية
- لجنة الشؤون والعلاقات العربية والخارجية
- لجنة الإسكان والمشروعات
- لجنة الخدمات
- اللجنة الاقتصادية
- لجنة القيد
- لجنة المرأة

- لجنة الحريات

- لجنة المعاشات

- لجنة التسويات

- لجنة الحج

- لجنة الشعب والروابط

### الفصل الثالث: الوعود الانتخابية لنقيب الصحفيين

- التشريعات والحريات

- الرواد وشيوخ المهنة

- تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها

- إصدار قانون حرية تداول المعلومات

- رفع الحجب عن المواقع الصحفية

- القيد والتدريب

- التسويات

- استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين

- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر

- تطوير ملف الرعاية الصحية

- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام

- إعداد وتطبيق لائحة أجور عادلة للصحفيين

### الفصل الرابع: قضايا بارزة

الفصل الخامس: التحليل الكمي والكيفي

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

# منهجية التقرير

يقدم هذا التقرير تحليلاً لأداء مجلس نقابة الصحفيين، برئاسة خالد البلشي خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤، وذلك بعد انتخابات التجديد النصفى للنقابة.

يركز التقرير على تقييم تفاعل المجلس مع أزمات الصحفيين، والقرارات التي اتخذها المجلس وتأثيرها على الجماعة الصحفية، ومدى تنفيذ النقيب لوعوده الانتخابية، وكذلك تقييم أداء اللجان الفرعية بالنقابة، والقضايا الجارية ذات الصلة بقطاع الصحافة في مصر، ومدى التفاعل والاشتباك من قبل نقابة الصحفيين مع هذه القضايا.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على بيانات موثقة جمعها فريق "نقابة ميتر"، كالتواصل مع أعضاء مجلس النقابة، ومتابعة موقع النقابة الرسمي وصفحته على فيسبوك، ورصد تصريحات وبيانات أعضاء المجلس في مواقع صحفية وإعلامية.

كما يُصنّف الوعود الانتخابية التي طرحها النقيب في برنامجه الانتخابي، حسب مراحل التنفيذ إلى: وعود تم العمل عليها- وعود يجري العمل عليها حالياً- وعود تم تحقيقها جزئياً- وعود تم تحقيقها بالكامل.

## مقدمة

في ١٧ مارس الماضي، شهدت نقابة الصحفيين انتخابات التجديد النصفى لمجلسها، حيث تم انتخاب ٣ أعضاء جدد (جمال عبد الرحيم، محمد الجارحي، عبد الرؤوف خليفة) بدلاً من محمد شبانة، حماد الرمحي، وخالد ميري، بينما احتفظ كل من محمود كامل، هشام يونس، ومحمد يحيى يوسف بمقاعدهم. كما فاز الكاتب الصحفي خالد البلشي بمنصب نقيب الصحفيين بفارق ٢٣٩ صوت عن منافسه خالد ميري.

ومنذ الأسبوع الأول، اتخذ المجلس الجديد مجموعة من الإجراءات، أهمها: إعادة فتح أبواب النقابة أمام جميع الصحفيين بعد إغلاقها ٤ سنوات من قبل المجلس السابق.

عقد المجلس ١٩ اجتماعاً خلال العام الأول، ناقش خلالها تشكيل هيئة المكتب، واتخذ قرارات بشأن ملفات مهمة، مثل الفصل التعسفي، الأجور، الرعاية الصحية، الصحفيين المحبوسين، أزمة التأمينات، وغيرها.

حرص المجلس على توثيق تحركاته وقراراته على الموقع الرسمي والصفحة الرسمية للنقابة، لإطلاع الجمعية العمومية عليها، كما حرص على انتظام الاجتماعات الدورية، والاشتباك مع أزمات الصحفيين، خاصة أزمة الأجور المتدنية، واتخذ النقيب مجموعة من الإجراءات على طريق تنفيذ وعوده الانتخابية التي تضمنت ١٢ وعدًا، والتي استقر مؤشر جميعها عند "جاري العمل عليه".

كما تم تفعيل أنشطة أغلب اللجان النوعية بنقابة الصحفيين، واستعادت دورها النقابي ووفرت خدمات لأعضاء الجمعية العمومية، مع التركيز على تنظيم الأنشطة والندوات والوقفات التضامنية والورش لإعادة تفعيل النشاط النقابي.

# الفصل الأول: نشاط مجلس نقابة الصحفيين

## - اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين والقرارات التي تصدر عنها:

عقد مجلس نقابة الصحفيين، برئاسة نقيب الصحفيين خالد البلشي، ١٩ اجتماعًا خلال العام الأول من فترته القانونية. وبدأت الاجتماعات منذ الأسبوع الأول للمجلس، وهو ما يحقق ما نصت عليه لائحة النقابة الداخلية، والتي تنص على أن: "يعقد مجلس النقابة جلسة دورية كل شهر ويعقد جلسات أخرى بناء على قرار سابق منه أو من هيئة مكتب المجلس أو بناء على طلب ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة.. ويكون انعقاده صحيحًا بحضور سبعة أعضاء".

## وجاءت قرارات مجلس نقابة الصحفيين في العام القانوني الأول كالآتي:

- أهم قرارات الربع الأول من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين:
- إعادة كراسي الاستراحات إلى جميع طوابق النقابة.
- السماح للصحفيين حاملي كارنيه مزاولة مهنة من صحيفة أو موقع إلكتروني بالدخول إلى النقابة في أي وقت.
- إنشاء صفحة رسمية للنقابة على مواقع التواصل الاجتماعي وتوثيقها بالعلامة الزرقاء.
- تحديث موقع النقابة بشكل دوري بأخبار النقابة واللجان.
- رفض ميزانية النقابة لعام ٢٠٢٢ وإعادتها للمجلس لإعادة النظر فيها.
- التدخل للسماح لزوجته ووالدة الصحفي المحتجز كريم السيد بزيارته في محبسه.
- التقدم بطلبات للنائب العام للسماح بزيارة الصحفيين المحبوسين.
- الإفراج عن الصحفي حسن القباني بعد ساعات من القبض عليه، ورؤوف عبید وهشام عبد العزيز

## أهم قرارات الربع الثاني من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين:

- صرف بدل التدريب والتكنولوجيا للصحف الحزبية والخاصة من خزينة النقابة بواقع ٦٠٠ جنيه.
- زيادة معاش النقابة بواقع ٥٠٠ جنيه ليصبح ٣ آلاف جنيه.
- زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية لتصبح ٣ آلاف جنيه.
- تعديل لائحة القيد لتشمل الحد الأدنى الجديد للأجور.
- مخاطبة كافة المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المتقدمين الجدد للجنة القيد.
- دعم إضراب العاملين في مؤسسة "بي بي سي" للمطالبة بحقوقهم.
- دعم مطالب الزملاء الصحفيين وأصحاب المعاشات بالوفد للحصول على مستحقاتهم المالية.
- إعفاء عضو المجلس عبد الرؤوف خليفة من مهام منصبه كرئيس للجنة الإسكان.
- إحالة الشكوى المقدمة ضد عضو المجلس خليفة للتحقيق بخصوص تأسيس جمعية تختص بشئون تقع تحت أساسيات العمل النقابي.

## أهم قرارات الربع الثالث من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين:

عقد أربعة اجتماعات دورية خلال الربع الثالث، وكانت أبرز القرارات:

- اعتماد نتيجة لجنة القيد لجدول المشتغلين.
- تشكيل ٨ لجان نقابية فرعية في المحافظات.
- تشكيل لجنة إغاثة الشعب الفلسطيني ولجنة توثيق جرائم الاحتلال الإسرائيلي.
- مد تلقى أوراق القيد للمتقدمين لجدول تحت التمرين.
- زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل إلى ٣٥٠٠ جنيه.
- مناقشة تظلمات لجنة القيد.
- فتح باب التدريب بمركز التدريب والبحوث التابع للنقابة.
- زيادة اعتماد حد الولادة الطبيعية والقيصرية.

- زيادة اشتراك مشروع العلاج إلى ٣٢٥ جنيهاً.
- زيادة اشتراك النقابة إلى ٢٠٠ جنيهاً للصحفيين بالداخل.
- زيادة المساهمة في عدد من العمليات الجراحية.
- رفع قيمة جلسات الغسيل الكلوي للتأمين الصحي.
- استحداث عدد من الخدمات في مشروع العلاج.
- التعاقد مع شركة خاصة لتقديم الخدمات الطبية الخاصة بها للصحفيين المشتركين في مشروع العلاج.
- إرجاء البت في ملف الصحف المتقدمة للقيد.
- البدء في إجراءات انتخابات الشعب والروابط.
- إعداد لائحة موحدة للشعب والروابط.

### أهم قرارات الربع الأخير من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين:

- عقد المؤتمر العام السادس للصحفيين في مايو المقبل لمناقشة مستقبل صناعة الصحافة.
- منح الزميلة أسماء منصور سليمان العضوية الشرفية بعد وفاتها.
- دعوة الجمعية العمومية للتصديق على محضر ومقرر مجلس النقابة.
- ترشيح الصحفي الفلسطيني وائل الدحدوح لجائزة اليونسكو لحرية الصحافة.
- إقامة الإفطار السنوي للنقابة في ٣١ مارس.
- احتفال بتأسيس النقابة يتضمن فعاليات مختلفة.

- أبرز الأزمات التي اندلعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير

- أزمة تشكيل هيئة مكتب نقابة الصحفيين:

أول الأزمات التي اندلعت خلال العام المنصرم، وبالرغم من تأكيد نقيب الصحفيين، خالد البلشي، على أن تشكيل هيئة المكتب سيتم بالتوافق دون استبعاد أي عضو مجلس، لم تخل اجتماعات تشكيل هيئة المكتب من الخلافات بين أعضاء المجلس، وصلت إلى حد إصدار بيانات الاعتراض عبر صفحات موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

وعقب الاجتماع الثالث لمجلس النقابة في ١ أبريل، والذي عُقد لاستكمال تشكيل هيئة المكتب، أصدر عضو مجلس النقابة أيمن عبد المجيد بياناً مطولاً عبر صفحته على "فيسبوك" يتهم فيه مجلس نقابة الصحفيين والنقيب بالإقصاء، وذلك بعد أن ترشح للجنة التدريب أمام عضو المجلس محمد سعد عبد الحفيظ ولم يكن التصويت في صالحه.

وانتهت الأزمة بقبول "عبد المجيد" برئاسة لجنة المعاشات، وتولى عضوية لجنة القيد، حيث أبدى عضوا المجلس أيمن عبد المجيد ومحمد يحيى يوسف، خلال الاجتماع الثالث استعدادهما لتولي مسؤولية المقعد الشاغر في لجنة القيد بالتشاور فيما بينهما، وشغل عبد المجيد مقعداً بلجنة القيد، فيما شغل محمد يحيى مسؤولية عضوية لجنة القيد الاستثنائي.

كما اندلعت أزمة أخرى عقب إعلان أمين صندوق النقابة الحالي محمد خراجة ما أسماه بتفاصيل "إفلاس خزينة الصحفيين"، الأمر الذي أغضب أعضاء الجمعية العمومية وأدى إلى نقاشات حادة بين الصحفيين متسائلين عما تم إعلانه.

وكان خراجة، أعلن في بيان له أن حسابات نقابة الصحفيين تم تصفيرها بنظام "سياسة الأرض المحروقة، من قبل مجلس النقابة السابق قبل رحيله. وهو الأمر الذي نفاه عضو مجلس النقابة حسين الزناتي، والذي تولى منصب أمين الصندوق في مجلس النقابة السابق، إذ أكد الزناتي في بيان له استقرار الوضع المالي للنقابة، وأنه تقدم بكشف حساب لنقيب الصحفيين عقب الانتخابات بـ ٥ أيام، وهو أيضاً ما أكد عليه مجلس النقابة، في بيان له عقب اجتماعه الذي عقد في ١٣ إبريل، وشدد المجلس على أن الوضع المالي للنقابة مستقر.

أيضاً، تقدم عدد من الصحفيين بشكوى لمجلس نقابة الصحفيين ضد عضوة مجلس النقابة ومقررة لجنة النشاط دعاء النجار، وذلك بعد أن تم حجز وحدات مصيفية بقرية بانوراما بالساحل الشمالي، قبل فتح باب الحجز بشكل رسمي بيومين، واتهامها من قبل بعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية النجار، بتدخلها بطريقة غير مشروعة لحجز الوحدات المصيفية لبعض المقربين والأصدقاء.

بدوره، تدخل سكرتير عام النقابة جمال عبد الرحيم على خط الأزمة، معلنا عن استلامه لشكاوى الصحفيين، ومؤكداً على أن ما حدث خطأ من أحد الموظفين ولذلك تم تحويله إلى التحقيق.

من جهتها، أكدت دعاء النجار، عضو مجلس نقابة الصحفيين ومقرر لجنة النشاط، أن ما حدث في حجوزات مصيف بانوراما خطأ غير مقصود، ويتم التحقيق في الشكاوى المقدمة، وتم تحويل الموظف المسئول للتحقيق.

## - أزمة صحفيي الوفد

اعتصم الزملاء الصحفيون المُحالون للمعاش بجريدة الوفد، في أغسطس الماضي، بعد مُماطلة من إدارة الحزب والجريدة، وعدم صرف مُستحقات نهاية الخدمة لهم، حيث طالبوا رئيس الحزب عبدالسند يمامة، بصرف مُستحقاتهم عن سنوات خدمتهم التي تتجاوز ٣٠ عامًا.

وقد تعهّد رئيس الحزب أكثر من مرة بصرف دفعات من مُستحقات الزملاء، إلا أنه لم يلتزم بوعوده، التي كان آخرها الاتفاق على صرف دفعات مُنظمة بحضور نقيب الصحفيين خالد البلشي، ومعظم أعضاء المجلس، إلا أنه لم يلتزم، ما دفع أصحاب المعاشات إلى توجيه رسائل إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، لتمكينهم من صرف مُستحقاتهم.

وتدخّل مجلس النقابة مرة أخرى في محاولة لإيجاد وعدٍ جديد من الحزب بصرف متأخرات الزملاء المالية، لفض اعتصامهم، وبعد ذلك يتخلف الحزب عن صرف المُستحقات ليعود الزملاء للاعتصام من جديد.

وتضامن مجلس النقابة، في اجتماعه بتاريخ ٩ أغسطس مع مطالب الصحفيين المُحالين للمعاش بجريدة الوفد، للحصول على مُستحقاتهم المالية، وحثّ إدارة صحيفة الوفد والقائمين على الحزب للالتزام بتعهداتهم، ووقف سياسة المُماطلات، وصرف مُستحقات الزملاء المالية، مشددًا على مساندة لأي تحركات قانونية يتخذها الزملاء، حتى الحصول على حقوقهم كاملة غير منقوصة.

وفي الثالث من ديسمبر، أكد خالد البلشي نقيب الصحفيين على استلام خطابًا موقّعًا رسميًا من الدكتور أيمن محسب رئيس مجلس إدارة جريدة وبوابة الوفد، يقضي ببدء صرف مبلغ ٨٠٠ جنيه زيادة دورية على رواتب جميع العاملين بداية من راتب شهر ديسمبر. كما اتفق على جدولة صرف ٩٠٠ جنيه خلال ٦ أشهر حتى شهر يونيو ٢٠٢٤.

## - أزمة صحفيي "بي بي سي"

تقدم صحفيو "بي بي سي" القاهرة بشكوى رسمية لنقابة الصحفيين، مطالبين بتدخل النقابة لتسوية أزمتهم مع الإدارة، احتجاجاً منهم على سياسات مالية وصفوها بالـ"تمييزية"، مطالبين بزيادة رواتبهم بما يتوافق مع التحديات الاقتصادية التي تعيشها مصر.

وأعلنت نقابة الصحفيين، ١٩ سبتمبر الماضي، انتهاء أزمة العاملين بمكتب هيئة الإذاعة البريطانية، بعد استجابة الإدارة لمطالب العاملين.

وأُسفرت المفاوضات التي جرت بين النقابة وإدارة الـ"بي بي سي"، عن زيادة رواتب الصحفيين والعاملين بمكتب القاهرة بنسب تراوحت إجمالاً بين ٧٥٪ و١٤٢٪، للرواتب الدنيا وشملت إضافة بدل انتقال متساوٍ لجميع العاملين.

وشملت التسويات مضاعفة بدل نوبات العمل الليلية بنسبة ١٠٠٪، وتعديل شروط التأمين الصحي للعاملين في "بي بي سي" بالقاهرة بإضافة فرد جديد لمنظومة التأمين على أسر العاملين، مع وعود بمراجعة الحد الأقصى للإنفاق في بعض مجالات التأمين الصحي.

وفي أكتوبر الماضي، قررت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، التحقيق مع ٦ من صحفييها في مكنتي القاهرة وبيروت، بالإضافة إلى وقف التعامل مع صحيفة أخرى مستقلة، بدعوى "نشاطهم المتحيز لفلسطين على مواقع التواصل".

من جهته أعلن مجلس نقابة الصحفيين عن كامل تضامنه مع الصحفيين في "بي بي سي"، الذين أُحيلوا للتحقيق بتهمة الانحياز للشعب الفلسطيني. مطالبًا بوقف الإجراءات العقابية ضد الصحفيين فورًا، وهي الإجراءات التي تمثل انتهاكًا صارخًا للحق في التعبير، وتتعارض مع كل القيم والقواعد المهنية، وتتنافى مع شرط الضمير.

## - أزمة صحفيي "رويترز"

بعد مفاوضات قادها نقيب الصحفيين، واستمرت لشهور وإضراب ناجح في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣، توصل الصحفيون العاملون في مكتب وكالة رويترز للأنباء بالقاهرة إلى اتفاق مع إدارة الشركة المالكة للوكالة، يضمن آلية لتحسين الأجور تساعدهم في التكيف مع التقلبات الاقتصادية.

## - اعتصام رمزي داخل مقر نقابة الصحفيين للمطالبة بالإفراج عن زملائهم في السجون

نظم عدد من الصحفيات اعتصاماً رمزياً داخل مقر نقابة الصحفيين للمطالبة بالإفراج عن زملائهم في السجون، وتضامناً مع حق الزملاء والزميلات في حرية التعبير.

## - ملف نادي الصحفيين النهري

طالب عدد من الصحفيين أعضاء النادي، نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة، بالتدخل لسرعة إنهاء أعمال الصيانة والإصلاحات وافتتاح النادي، التي دامت طوال ٤ سنوات دون تقدم ملموس، حيث تقدم أعضاء النادي بمذكرة للنقيب والمجلس لحل الأزمة.

وجاء رد النقيب، بأنه قد تحدث عن إصلاحات النادي في مقابلة مع وزير الشباب والرياضة، والذي بدوره وعده بمقابلة أخرى لمناقشة الموضوع تفصيلاً وبحضور أعضاء النادي المنتخبين، وحتى كتابة التقرير لم تحدث المقابلة لحل أزمة النادي.

## - أزمة بين "أبو عيطة" والصحفي أحمد جمال زيادة

بدأت الأزمة بين وزير القوى العاملة الأسبق وعضو لجنة العفو، كمال أبو عيطة، والصحفي أحمد جمال زيادة بتعليق يحتوي على تهديدات كتبه "أبو عيطة"، على خبر نشرته صفحة موقع "زاوية ثالثة" على "فيسبوك" عن قضية الناشر المصري هشام قاسم، القيادي بالتيار الليبرالي الحر، وتم حذف التعليق لاحقاً لكنه أثار غضب عدد كبير من الصحفيين.

بدوره، قام مجلس رئاسة تحرير "زاوية الثالثة" بإخطار نقابة الصحفيين بالواقعة، باعتبار أن رئاسة التحرير تتكون من أعضاء في الجمعية العمومية للنقابة.

كما أبلغت إدارة الموقع أبو عيطة بأنها "تؤمن بحرية التعبير كاملة، لكن حرية التعبير لا يجب أن تتضمن أي تهديدات بالحبس أو غيره، وأكدت أنها قد تتخذ إجراءات قانونية ضده بشأن هذه التهديدات".

وجاء رد النقابة في صورة خطاب من نقيب الصحفيين لوزير القوى العاملة الأسبق وعضو لجنة العفو "كمال أبو عيطة"، مؤكداً على أن الدستور المصري ينحاز لحرية التعبير وحرية الصحافة، وأن النقابة تدافع عن المهنة وعن حق كل صحفي في أداء عمله في نشر المعلومات عبر تغطيات نزيهة تحترم حق القارئ في الإطلاع والمعرفة، ولا تعتبر أن ذلك موجباً لتهديده أو التضيق عليه أو الضيق به.

ورد "أبو عيطة"، على خطاب نقيب الصحفيين، ليؤكد أن موقع "زاوية الثالثة" قام بعمله بمهنية أثناء تغطيته لقضية هشام قاسم، وأنه لم يقصد أن يوجه خطابه للصحفية التي نشرت الخبر ولا للموقع، وأن الواقعة قد فُهمت خطأ، وقد يكون سببها عدم إجادته لاستخدام هذه التكنولوجيا.

### - تأسيس عضو المجلس عبد الرؤوف خليفة لجمعية لخدمة الصحفيين

أعلن رئيس لجنة الإسكان وعضو مجلس نقابة الصحفيين عن تأسيس جمعية لخدمة الصحفيين، وهو ما أثار حفيظة النقابة وعدد كبير من الصحفيين، الذين اعتبروه خطوة لشق الصف الصحفي ووحدة الصحفيين، ويضر باستقلالية المهنة، وانقسم الصحفيين ما بين مؤيد ومعارض للجمعية.

من جانبه، دعا نقيب الصحفيين خالد البلشي، مجلس النقابة لجلسة اجتماع طارئ، ٢٧ سبتمبر الماضي، وذلك لمناقشة قضية الكيانات الوهمية التي تنال من النقابة، بعد قيام أحد أعضاء المجلس بإنشاء كيان موازي بالمخالفة للقانون وقرارات المجلس والأعراف النقابية- حسب بيان النقابة.

وجاء قرارات اجتماع المجلس الطارئ بإعفاء عبد الرؤوف خليفة من رئاسة لجنة الإسكان وإحالاته للتحقيق، واتخاذ كل الإجراءات القانونية والنقابية لوقف نشاط هذه الجمعية.

وكانت الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة قد قررت في ديسمبر الماضي، تأجيل الدعويين المقامتين من عبد الرؤوف خليفة، عضو مجلس نقابة الصحفيين، والتي يطالب فيهما بإلغاء قرار إحالته للتحقيق، وإلغاء قرار إقالته من لجنة الإسكان بنقابة الصحفيين لجلسة ٢٤ ديسمبر لإيداع تقرير المفوضين، وحملت الدعويان رقم ٥٧٨٨، ٥٧٤٨ ضد نقيب الصحفيين.

وفي مارس ٢٠٢٤، قضت محكمة القضاء الإداري، بإلغاء قرار مجلس نقابة الصحفيين بإعفاء عضو مجلس نقابة الصحفيين عبد الرؤوف خليفة من منصبه رئيساً للجنة الإسكان.

وجاء حكم المحكمة بإلغاء قرار إعفاء خليفة من رئاسة لجنة الإسكان، متوافقاً مع توصية هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة بشأن الدعوى، التي أكدت فيها أن الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الحقوق الأصلية المستمدة من الدستور الذي قرر هذا الحق وأعلى من شأنه فكفل للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، ومنح هذه الجمعيات والمؤسسات الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون.

## - أزمة صحفيي مجلة الإذاعة والتلفزيون

تلقي مجلس نقابة الصحفيين، أكتوبر الماضي، شكاوى عدة من الصحفيين بمجلة الإذاعة والتلفزيون، بشأن تعطيل صرف بعض مستحقاتهم وفقاً لقرار مجلس إدارة رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣، الذي منح الصحفيين علاوة (٧,٥٪)، وكذلك تعطيل صرف بدل التميز (٥٠٪) للزملاء بالمجلة.

وتقدم عدد من صحفيي مجلة الإذاعة والتلفزيون، باستقالتهم إلى حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، اعتراضاً على تعنت الإدارة ورفضها التام منح صحفيي المجلة حقوقهم المالية، واستئناف صرف المستحقات التي تمت تعليتها، والموقوفة بقرار من جهة الإدارة، وكذا مستحقات الزملاء المُحالين للمعاش.

يأتي هذا بعد بعد نحو عشر سنوات من التحقيقات بمعرفة نيابة الأموال العامة العليا في القضية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ حصر تحقيق عليا أموال عامة، بشأن ما زعموا أنه مخالفات مالية، وإحالة الزملاء (أعضاء المجلس السابق) للتحقيق في النيابة الإدارية، ثم نيابة الأموال العامة العليا.. باتهامات تتضمن «الحصول على منفعة وبيع غير حق بصرف مبالغ العلاوة الدورية وبدل التميز والرصيد النقدي لرصيد الإجازات بالمخالفة وتسهيل الاستيلاء غير حق على مبالغ مالية... وغيرها»، وانتهى التصرف في القضية بـ«حفظها إدارياً» من قبل نيابة الأموال العامة العليا دون توجيه أو توصية.

من جهته، خاطب خالد البلشي، حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام للمطالبة بحل مشاكل الزملاء في مجلة الإذاعة والتلفزيون من (تعطيل صرف باقي متجمد بدل التدريب والتكنولوجيا، وتعطيل الترقية، وتأخر صرف مكافأة نهاية الخدمة، وبعض المستحقات المالية لهم). مطالباً بسرعة إيجاد حلول نهائية لمشاكل الزملاء حتى يتمكنوا من أداء عملهم في بيئة عمل ملائمة.

## - تأخر صرف زيادة البدل

تسبب تأخر صرف زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا، التي أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي في سبتمبر الماضي، لمدة ٣ أشهر، في أزمة وجدل بين أعضاء الجمعية العمومية، وذلك قبل أن يعلن نقيب الصحفيين في النصف الثاني من ديسمبر حل الأزمة وصرف زيادة البدل بأثر رجعي ثلاثة أشهر بقيمة ٩٠٠ جنيه.

## - الاستيلاء على المال العام "مشروع العلاج"

في ديسمبر، كشف مجلس نقابة الصحفيين، عن استيلاء ٣ أشخاص على المال العام في مشروع علاج النقابة في واقعة مستمرة منذ ٥ سنوات، وتقدم مجلس نقابة الصحفيين في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣ ببلاغ رقم ١٢٢٨٨ لسنة ٢٠٢٣ جنح قسم قصر النيل ضد ٣ أشخاص استولوا على أموال نقابة الصحفيين ومشروع علاج الصحفيين وأسرههم بمبالغ تزيد عن ٣٦٠ ألف جنيه في جريمة بدأت منذ خمس سنوات، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ بالتحايل وتزوير مستندات وتفويضات ومطالبات مالية وأختام بعض معامل التحاليل الطبية دون علم أصحاب تلك المعامل المتعاقدة مع نقابة الصحفيين.

وجاء البلاغ ضد المتهمين في إطار المراجعة التي يقوم بها مجلس النقابة للملفات المختلفة منذ بدء توليه المسؤولية. وبالتزامن مع البلاغ، فتحت النقابة تحقيقاً داخلياً لمحاسبة جميع المشاركين في الوقائع التي تم الإبلاغ عنها.

## - أبرز قرارات وتحركات المجلس والنقيب

### الصحفيون المؤقتون

خاطب نقيب الصحفيين، خالد البلشي، الهيئة الوطنية للصحافة ومجلس الوزراء لتعيين الصحفيين المؤقتين في الصحف القومية، وعرض مشكلة الصحفيين المؤقتين ضمن مطالب النقابة في جلسات الحوار الوطني.

ويعاني قرابة ٤٠٠ صحفي في المؤسسات الصحفية القومية من تأخر ووقف تعيينهم، مع عملهم لأكثر من ١٠ سنوات وتقاضي رواتب زهيدة.

### ملف الصحفيين المحبوسين

عمل نقيب الصحفيين على التفاوض للإفراج عن عدد من الصحفيين المحبوسين، فقد تم الإفراج عن الصحفيين رؤوف عبید وهشام عبد العزيز، بعد مفاوضات من النقابة، والإفراج عن ٦ زملاء أوقفوا العام الماضي بعد ساعات من القبض عليهم، وتم السماح لزوجته ووالدة الصحفي كريم السيد بزيارته لأول مرة منذ ٣ سنوات، كما تم السماح بزيارة الصحفي أحمد سبيع لأول مرة منذ ٣ سنوات أيضًا.

وتقدم البلشي بطلبات للنائب العام للسماح بزيارة الصحفيين المحبوسين (نقابيين وغير نقابيين) للاطمئنان عليهم، والمطالبة بإخلاء سبيلهم.

كما طالب البلشي بالإفراج عن الصحفيين قبل حلول شهر رمضان، ومراجعة أوضاعهم.

### لقاءات خارجية

أجرى نقيب الصحفيين خالد البلشي جولتين خارج مصر، خلال الربع الأول من عامه الأول، قام خلالها بمقابلة الصحفيين المصريين العاملين في الخارج.

كانت الزيارة الأولى في دولة الكويت، حيث التقى نقيب الصحفيين خالد البلشي، بعدد من الصحفيين المصريين بدولة الكويت على هامش فعاليات ملتقى الإعلام العربي.

وناقش النقيب معهم قضايا المهنة ومشكلات الزملاء واقتراحاتهم لحل أزمات المهنة، كما تطرق اللقاء إلى بحث حل أزمة مستحقات بعض الزملاء لدى عدد من المؤسسات التي يعملون بها. من جانبه، وعد البلشي بمناقشة هذه المشكلات من خلال مجلس النقابة.

أما الزيارة الثانية كانت لدولة العراق، إذ شارك نقيب الصحفيين في الوفد الإعلامي المصري للمشاركة في العيد الوطني ١٥٤ للصحافة العراقية.

## بروتوكولات تعاون

وقع نقيب الصحفيين خلال العام الأول من المدة القانونية للمجلس، عددًا من البروتوكولات، بهدف دعم الصحفيين مهنيًا وحياء الأنشطة النقابية سواء على المستوى المهني أو الثقافي أو الفني، حيث وقع خالد البلشي ود. محمد العريبي، رئيس جمعية الصحفيين العمانيين، بروتوكول تعاون بين النقابة والجمعية، والذي يتضمن التعاون في مجال التدريب، والأنشطة الثقافية، والفنية، ودعم الحريات الصحفية في البلدين الشقيقين، وذلك خلال حفل افتتاح ملتقى الصحافة العمانية المصرية.

كما وقع نقيب الصحفيين بروتوكولا تعاونيًا مع اتحاد الصحفيين العرب بهدف التسهيل على الصحفيين العاملين خارج حدود الوطن.

بالإضافة إلى ذلك، توقيع بروتوكول تعاون مع خالد داغر رئيس دار الأوبرا المصرية، يتضمن تنظيم عدد من الفعاليات والأنشطة الفنية والثقافية المشتركة، لإعادة إحياء النشاط الفني والثقافي بنقابة الصحفيين، واستغلال الإمكانيات المتاحة بالصحفيين ودار الأوبرا.

فضلاً عن اتفاق جمع بين نقيب الصحفيين خالد البلشي، ود. محمد عثمان الخشت رئيس جامعة القاهرة، على توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين نقابة الصحفيين ومستشفيات جامعة القاهرة والجهات التابعة لها لتقديم الخدمات الصحية للصحفيين وأسرهم بأجر اقتصادي.

وتوقيع بروتوكول تعاون آخر بين الصحفيين وجامعة القاهرة، حول التعاون المشترك في مجال التدريب والتأهيل وأبرزها تدريب طلاب كلية الإعلام في مركز تدريب نقابة الصحفيين. كما اتفق الجانبان على تقديم خصم لأبناء الصحفيين بالبرامج الخاصة والتعليم المدمج ومركز اللغات والترجمة بنسبة ١٠٪ لجميع البرامج.

كما بحث نقيب الصحفيين خالد البلشي ووزيرة التضامن الاجتماعي نيفين قباج، عدد من الملفات المشتركة بين وزارة التضامن الاجتماعي ونقابة الصحفيين وسبل التعاون خلال الفترة المقبلة. فقد تم فتح مكتب التأمينات بالصحفيين وإتاحة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، للصحفيين المقيدون بجدول المشتغلين الراغبين في فتح ملفاتهم التأمينية، من خلال أي مكتب تأمينات يرغبون في تقديم الأوراق له بشرط تقديم صورة كارنيه النقابة، وخطاب من النقابة يفيد القيد بجدول المشتغلين.

في السياق ذاته، وقعت نقابة الصحفيين بروتوكول تعاون مع مؤسسة هيكل للصحافة العربية لتنفيذ عدد من البرامج التدريبية التي تساهم في تنمية مهارات الصحفيين في مجالات التحرير وأشكال الصحافة الرقمية الحديثة والإدارة الصحفية وإنتاج وتسويق المحتوى الصحفي الملائم للمنصات الجديدة.

وأبرمت النقابة بروتوكول تعاون مع أكاديمية العلوم الإدارية في الدراسات العليا والتدريب وتخفيضات تصل لـ ٤٠٪ للدراسات العليا للصحفيين وأسرهم ومنحتى دكتوراه وماجستير بدون مقابل.

كما أبرمت نقابة الصحفيين وإحدى شركات الرعاية الصحية الخاصة، بروتوكول تعاون لتقديم خدماتها بالمجان لأعضاء نقابة الصحفيين المشتركين في مشروع العلاج وأسرهم، وذلك بهدف تطوير المنظومة الطبية لعلاج الصحفيين وأسرهم. كما أعلنت لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية عن إقامة عدد الفعاليات الطبية المجانية داخل مقر نقابة الصحفيين في إطار البروتوكول التعاوني.

كما أعلنت نقابة الصحفيين فتح باب التقديم للاستفادة من بروتوكول التعاون مع أكاديمية النقل البحري، للراغبين من أعضاء النقابة الاستفادة من التخفيضات المعلن عنها ضمن البروتوكول الموقع بين نقابة الصحفيين، والأكاديمية للحصول على برنامج ماجستير الاتصال السياسي والدبلوماسية، وبرنامج ماجستير صناعة الفيلم، الحصول على خطاب من مكتب النقيب بالبرنامج.

واجتمع الكاتب الصحفي كرم جبر، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بنقيب الصحفيين خالد البلشي وأعضاء مجلس النقابة، بحضور الكاتب الصحفي صالح الصالحي، وكيل المجلس، والمستشار ياسر المعبدي، الأمين العام، والإعلامي نشأت الديهي، عضو المجلس، لبحث التعاون المشترك بين الجانبين، ومناقشة قواعد صرف بدل التدريب والتكنولوجيا للزملاء أعضاء النقابة الذين لم يتم الصرف لهم.

كما اجتمع نقيب الصحفيين مع وزيرة البيئة، د. ياسمين فؤاد، في مقر الوزارة بالعاصمة الإدارية، وناقشا تعزيز التعاون بين النقابة والوزارة لدعم الصحافة البيئية ونشر الوعي بقضايا البيئة. وكذلك الاتفاق على توثيق التعاون في مجال التدريب وبناء قدرات الصحفيين في مجال البيئة، ودعم جائزة الصحافة البيئية.

كما ناقش اللقاء ازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع العدوان الإسرائيلي على غزة ومخاطره وسبل فضح هذه الازدواجية، وضرورة مراعاة الحقوق البيئية للفلسطينيين والحق في الوصول للموارد الطبيعية في ظل العدوان الوحشي على غزة، والدعم الذي يمكن تقديمه من قبل النقابة من خلال تعزيز الشق التوعوي وتقديم الصورة الحقيقية حول الأوضاع البيئية الراهنة الناتجة عن الحرب.

## التضامن النقابي

في خطوة تضامنية، زار وفد من نقابة الصحفيين برئاسة النقيب خالد البلشي، نقيب المهندسين طارق النبراوي، في مقر النقابة العامة للمهندسين.

واتخذ البلشي هذه الخطوة تضامنا مع نقيب المهندسين وإرادة الجمعية العمومية، وذلك على خلفية الأحداث التي شهدتها الجمعية العمومية الطارئة، إذ اقترح عدد من البلطجية حرم الجمعية المنعقدة، واعتدوا على عدد من المهندسين، كما قاموا بتكسير الصناديق التي احتوت على أوراق تصويت سحب الثقة من نقيب المهندسين.

وفي أكتوبر الماضي، تم عقد اجتماعين مع نقباء وأعضاء مجالس النقابات المهنية المختلفة بهدف التشاور وتنسيق الجهود المشتركة لدعم الشعب الفلسطيني، في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وعقب الاجتماع الثاني نظمت نقابة الصحفيين وقفة احتجاجية، ومشاركة وفود من النقابات المهنية، وجاء على رأس النقابات التي شاركت نقابة الأطباء، حيث انضم د. أسامة عبد الحفي، وعدد من أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العمومية للنقابة لوقفه الصحفيين، كما شارك د. خالد سليم، على رأس وفد من نقابة الأطباء البيطريين، وكذلك شاركت وفود من المهندسين والمحامين.

## التحرك النقابي ضد الكيانات الوهمية

في إطار دور مجلس نقابة الصحفيين في مواجهة ظاهرة الكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة، فخلال العام الأول للمجلس، تقدمت النقابة بحوالي ١٢ بلاغ يخص قضايا مختلفة لها علاقة بالكيانات الوهمية، وتم القبض على شخص كان يزور كارنيهات النقابة، خلال أغسطس الماضي، وتم تحريك بعض بلاغات ضد أطراف أخرى، والنقابة حضرت وأدلت بأقوالها والقضايا قيد التحقيق داخل القضاء العالي.

## ملف الحريات

فيما يتعلق بملف الحريات، أعلن نقيب الصحفيين خالد البلشي عن انضمام النقابة للاتحاد الدولي للصحفيين بإجماع الآراء. فيما أعلن رئيس لجنة الحريات محمود كامل، عن أن نقابة الصحفيين بصدد نشر تقرير عن حرية الصحافة، بعد انقطاع دام لست سنوات، وذلك خلال ورشة عمل نظمتها النقابة، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين، حول منهجية تقارير حرية الصحافة.

كما طالب نقيب الصحفيين للمطالبة بالإفراج عن المحبوسين ورفع الحجب وتعيين المؤقتين، خلال خطاباته إلى الحملات الرئاسية لمرشحي الرئاسة الأربعة، وخلال تهنئة الرئيس السيسي بالفترة الرئاسية الثالثة، وأثناء جلسات الحوار الوطني، بالإضافة إلى بلاغات للنائب العام لإخلاء سبيل الزملاء المحبوسين احتياطياً و تجاوزوا المدة القانونية للحبس الاحتياطي.

## ملف التدريب والتطوير

قدمت لجنة التدريب برئاسة عضو المجلس محمد سعد الحفيظ، عدد من الدورات التدريبية المختلفة لأعضاء النقابة، وكان أبرزها منحة التدريب على صحافة البيانات والتي تعتبر الأولى من نوعها التي تقام داخل نقابة الصحفيين، والمقدمة من قبل مؤسسة هيك للصحافة.

كما أعلن مجلس نقابة الصحفيين عن بدء التشغيل التجريبي لاستوديوهات مركز تدريب نقابة الصحفيين، وفتح باب التدريب بمركز التدريب والبحوث التابع للنقابة، أمام الراغبين في تلقي التدريب من غير أعضاء النقابة وجمعيتها العمومية.

كما أعلنت اللجنة الثقافية بنقابة الصحفيين توفير ٣٠ منحة تدريبية للصحفيين من مركز اللغة والثقافة العربية في جامعة القاهرة، بهدف رفع كفاءة الصحفيين في التحرير اللغوي وتجنب الأخطاء اللغوية، بالإضافة إلى بروتوكولات من جهات مختلفة.

## الدور النقابي في حماية ودعم الصحفيين

خلال العام الأول من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، قام وفد من مجلس النقابة بزيارة محافظ الإسكندرية، لمناقشة عدد من الملفات المتعلقة بأرض النادي البحري للصحفيين بمنطقة سابا باشا بالإسكندرية، لحل مشكلة أرض النادي، وتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لبدء إنشاء وتشغيل النادي في أقرب وقت، بالإضافة إلى عن عدد من الملفات والقضايا الأخرى.

كما قام وفد من المجلس بزيارة نادي الزمالك لحل مشاكل الزملاء أعضاء النادي، والتي استمرت لسنوات أثناء رئاسة المستشار مرتضى منصور لنادي الزمالك، فيما أثار ارتفاع قيمة العضوية والتي وصلت إلى ما يقارب ٢٥٠ ألف جنيه الجدل بين أعضاء الجمعية العمومية، نظراً لارتفاع تكلفة العضوية بالنسبة إلى أجورهم التي مازالت متدنية.

أيضاً، أعيد تشكيل اللجان النقابية بالمحافظات، وذلك بعد موافقة مجلس النقابة على تشكيل ٨ لجان فرعية في ٦ محافظات مختلفة تفعيلاً لنص المادة ٦١ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠م.

وشكلت نقابة الصحفيين غرفة عمليات لمتابعة سير الانتخابات الرئاسية، ولتسهيل أداء الصحفيين لمهام عملهم في تغطية الانتخابات، وتلقى أى شكاوى تتعلق بإعاقة تأديتهم لمهامهم المهنية.

وفي الأزمات التي أثرت في أكثر من محافظة خلال هذا العام، تم حلها بشكل مباشر، وبعض الصحفيين تعرضوا لانتهاك أثناء التغطية، حتى الصحفيين غير أعضاء النقابة تدخلت النقابة لحل المشكلة بشكل فوري (شكوى الصحفيين ضد محافظ كفر الشيخ، والتجاوزات التي صدرت من قبل إدارة جامعة المنيا، وغيرها).

ووفرت النقابة ورش عمل لسلامة الصحفيين أثناء التغطية الميدانية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين.

وعقدت نقابة الصحفيين، مارس ٢٠٢٤، الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر العام السادس لـ "نقابة الصحفيين"، وتم تشكيل أمانة عامة وثلاث لجان لـ المؤتمر السادس، لمناقشة مستقبل صناعة الصحافة، وحرمتها بين التطور التكنولوجي، والتحديات المهنية، والاقتصادية، والتشريعية.

كما عقدت نقابة الصحفيين، ٢٠ مارس، مؤتمرا صحفيا للتضامن مع الصحفيين المؤقتين بالصحف القومية، برئاسة نقيب الصحفيين، خالد البلشي، وحضور كل من جمال عبد الرحيم وهشام يونس ومحمد سعد عبد الحفيظ، وأعضاء مجلس النواب وهما هشام الجاهل وأميرة العدلي، مع الصحفيين المؤقتين بالصحف القومية، وعدد من أعضاء الجمعية العمومية ببعض الصحف القومية، الذين حضروا تضامنا مع مطالب المؤقتين، بالإضافة إلى العشرات من الصحفيين المؤقتين، العاملين بالصحف القومية، وتم تشكيل وفد مشترك من البرلمان ونقابة الصحفيين لمقابلة المسؤولين لحل أزمة المؤقتين.

وافتح خالد البلشي نقيب الصحفيين، ومحمد الباهي رئيس الشركة المصرية لتجارة الجملة، معرض "أهلاً رمضان" بمقر نقابة الصحفيين، وبحضور جمال عبد الرحيم سكرتير عام نقابة الصحفيين، وعضوا مجلس النقابة أيمن عبد المجيد، ودعاء النجار.

كما نظم مجلس نقابة الصحفيين إفطارها السنوي، في ذكرى العيد الثالث والثمانين لإنشاء نقابة الصحفيين، يوم ٣١ مارس ١٩٤١، وذلك بحضور مئات من الصحفيين وأسرهم.

وشارك في حفل الإفطار، والذي يأتي متزامناً مع يوم الأرض الفلسطيني ٣٠ مارس، ومرور ما يقرب من ٦ أشهر على العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، عدد من الصحفيين الفلسطينيين، بعضهم وصل للقاهرة خلال الأيام القليلة الماضية قادماً من غزة، وكذلك ممثلون عن تلفزيون فلسطين، واختتم اليوم، بحفل فني تحييه فرقة المرعشلي السورية للإنشاد الديني بمناسبة ذكرى تأسيس النقابة، تقدم خلاله عددًا من الأغنيات الخاصة بفلسطين، وكذلك ابتهالات وتواشيح دينية، بمناسبة شهر رمضان المعظم.

كما أعلنت نقابة الصحفيين عن استخراج كارنيه الاتحاد الدولي للصحفيين، لعدد محدود (٣٠) كارنيهًا كدفعة أولى، مشيرة إلى أن الكارنيه صالح لمدة عامين، وتكلفة الاشتراك (٢٥٠٠ جنيه) تسدد بخزينة النقابة، والاستلام خلال ٢٤ ساعة.

كما قرر المجلس اتخاذ الإجراءات للبدء في تطبيق قرار الجمعية العمومية المتعلق بذوي الإعاقة ضمن حزمة من الإجراءات الأخرى المساندة لهم، الذي ينص على (قرر منح ذوي الهمم من أعضاء الجمعية العمومية مساهمة تحسين دخل شهري تساوى بدل البطالة، وتجدد كل عام وفق مستجدات الحالة الصحية والوظيفية للمستحق، وتلزم لجان المجلس بتميز إيجابي لهم وأسرهم، فيما يقدم لأعضاء النقابة من خدمات).

## انتخابات الروابط والشعب

أعلنت اللجنة المشرفة على نتيجة انتخابات شعبة "المصورون الصحفيون"، والتي أجريت يوم الثلاثاء ٥ مارس الماضي، عن فوز الزميل مجدى إبراهيم الصحفى بجريدة "الشروق" بمنصب رئيس الشعبة "بالتزكية"، وفاز فى منصب العضوية "بالتزكية"، زملاء: أحمد عبد الفتاح، الصحفى بجريدة "الشروق"، وجان نجاح الصحفى بجريدة "أخبار اليوم"، ومحمد مصطفى الصحفى بجريدة "الأهرام"، ومحمد هشام الصحفى بجريدة "المصري اليوم".

كما أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات رابطة النقاد والمحروون الرياضيون بنقابة الصحفيين، عن فوز الزميل حسن خلف الله "الأهرام" بمنصب رئيس الرابطة، وفى منصب نائب رئيس الرابطة أحمد اسماعيل "أخبار اليوم"، وفى منصب أمين الصندوق الزميل إيهاب شعبان "الجمهورية"، وفاز فى منصب أعضاء المكتب التنفيذى زملاء: هشام أبو حديد "المصري اليوم"، هاني عبد الصبور "المصريون" ومحمد صلاح "حر" ومحمود المخبري "الأخبار" وعبد الحميد فراج "الفجر" ومحمد عبد الرحمن غبن "الدستور".

## القضية الفلسطينية

خلال العام الأول لمجلس النقابة، برزت عدد من القضايا التي اشتبك معها المجلس، جاءت على رأسها القضية الفلسطينية في ظل الحرب التي يشنها الجيش الإسرائيلي على غزة والتي أولى المجلس بها اهتمامًا كبيرًا، برز هذا في الفاعليات التي أقامها المجلس، ما يقرب من ٥٠ فعالية للتضامن مع الشعب الفلسطيني خلال العام الماضي، شملت ندوات ولقاءات للمجلس، ووقفات احتجاجية على سلم نقابة الصحفيين بعد غياب لمثل هذه الدعوات دام لسنوات، وتعتبر هذه الخطوة في إطار تعزيز ودعم حرية الرأي والتعبير التي حوصرت خلال السنوات الأخيرة.

كان أبرز تلك الدعوات تلك التي دعا لها نقيب الصحفيين في الثامن عشر من أكتوبر الماضي، والتي شارك فيها الآلاف من الصحفيين والسياسيين تضامناً مع غزة، والدعوة لساعة احتجاجية في ١٣ ديسمبر، من الساعة الواحدة وحتى الثانية ظهرًا في كل الصحف، ووسائل الإعلام المصرية، ونقابة الصحفيين للمطالبة بوقف العدوان على الشعب الفلسطيني وإعلان الرفض للفيتو الأمريكي، وتورط الدول الغربية ومشاركتها، ودعمها لحرب الإبادة في حق الشعب الفلسطيني.

كما نظم مجلس النقابة عدد من الفاعليات داخل النقابة تضامناً مع الصحفيين الفلسطينيين الذين يتم استهدافهم من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، إذ ارتقى أكثر من ١٠٠ صحفى فلسطيني من بينهم مصور صحفى بالقاهرة الإخبارية أثناء تغطية الحرب على غزة. فيما شارك نقيب الصحفيين في وقفة تضامنية، في محافظة بورسعيد مع وفد من الشعب الياباني أتى عبر قارب السلام الياباني، للمطالبة بوقف الحرب على غزة.

ورغم الاستجابة الكبيرة التي شهدتها دعوات النقيب المختلفة للاحتجاج والتضامن مع الشعب الفلسطيني على سلم نقابة الصحفيين، رفض بعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية تلك الدعوات، مطالبين بعدم تكرارها رغم سلمية تلك الاحتجاجات.

ومن بين جدران نقابة الصحفيين دعا النقيب خالد البلشي لكسر حصار غزة عن طريق تنظيم قافلة "ضمير العالم"، والتي لم تنطلق حتى كتابة هذا التقرير بسبب التصاريح الأمنية، فيما سلم نقيب الصحفيين التبرعات التي وصلت إليها إلى مؤسسة مصر الخير.

وكان مجلس نقابة الصحفيين قد صدّق على بروتوكول تعاون مع مؤسسة مصر الخير لدعم الأشقاء في فلسطين، وإرسال المساعدات التي تبرع بها الزملاء الصحفيين ومجلس النقابة إلى الشعب الفلسطيني.

ودشنت نقابة الصحفيين لجنة تستهدف رصد الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني وانحياز وسائل الإعلام الغربي وأخرى إغاثية؛ لمساعدة أهالي القطاع. وأعلن النقيب عن تنسيق بين النقابة المصرية مع نظيرتها بفلسطين؛ لإيصال احتياجات الصحفيين الفلسطينيين.

كما خاطبت نقابة الصحفيين المصريين الأمم المتحدة و ٩ مؤسسات دولية ومحلية للتحقيق في الجرائم ضد الصحفيين في فلسطين، ومحاكمة مرتكبيها كمجرمي حرب. بالإضافة إلى ذلك، قرر نقيب الصحفيين بالمشاركة مع رؤساء النقابات المهنية عدد من القرارات لدعم الشعب الفلسطيني أبرزهم؛ مخاطبة الاتحاد الأوروبي، التنسيق مع النقابات المهنية في الدول العربية؛ لدعم الشعب الفلسطيني، وتشكيل لجنة مشتركة من نقابتي الإعلاميين، والصحفيين لرصد الانتهاكات الإعلامية في منصات الإعلام الدولية، وتشكيل لجنة قانونية من نقابة المحامين لتحريك دعاوى قضائية أمام المحاكم والمحافل الدولية ضد جرائم إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني.

كما زار وفد من مجلس نقابة الصحفيين المصريين الجرحى والمصابين الفلسطينيين في مستشفى معهد ناصر بالقاهرة، والعاصمة الإدارية الجديدة، في رسالة مؤازرة وتضامن من جموع الصحفيين المصريين للمصابين الفلسطينيين والمرافقين لهم.

كما أصدر مجلس نقابة الصحفيين بيانات لإدانة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي واستهداف الصحفيين الفلسطينيين والمدنيين والعزل.

وطالبت نقابة الصحفيين بفك الحصار المفروض على قطاع غزة، واتخاذ الإجراءات الفورية لإدخال المساعدات الغذائية والطبية، وقررت انضمام النقابة إلى الدعاوى المقامة ضد إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية، من خلال عضويتها في الاتحاد العام للصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين.

كما طالبت بالسماح لمن يرغب من الصحفيين المصريين، والعرب، والصحفيين من كل دول العالم بالدخول لقطاع غزة وممارسة عملهم الصحفي في نقل الحقيقة إلى جوار زملائهم الصحفيين الفلسطينيين.

ووافق مجلس نقابة الصحفيين على توصية مجلس أمناء جوائز الصحافة المصرية بترشيح الصحفي الفلسطيني وائل الدحدوح للحصول على جائزة "حرية الصحافة"، عام ٢٠٢٤ كرمز لصمود الصحفيين الفلسطينيين، في وجه العدوان الإسرائيلي.

## الدعوة لجمعية عمومية عادية

دعا المجلس لانعقاد الجمعية العمومية العادية لنقابة الصحفيين، ثلاث دعوات، ولم يكتمل النصاب القانوني، وذلك لعدم حضور (٢٥٪) من الأعضاء المشتغلين طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين، لاعتماد الميزانية العمومية للسنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م، والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وتقرير مجلس النقابة عن عام ٢٠٢٣.

# الفصل الثاني: نشاط اللجان النوعية بنقابة الصحفيين

خلال العام القانوني الأول لمجلس نقابة الصحفيين، بدأت لجان النقابة عملها، إذ فتحت بعض اللجان أبوابها لأعضاء الجمعية العمومية لعقد اجتماعات والعمل سويًا والتخطيط لتطوير نشاط اللجان، وهو ما حدث في لجان (المرأة والحريات والرعاية الصحية والتدريب والتكنولوجيا والثقافية والمعاشات والشئون الخارجية والعربية).. وفيما يلي رصد لأنشطة اللجان النوعية بنقابة الصحفيين:

## اللجنة الثقافية والفنية

تختص اللجنة الثقافية والفنية كما ورد في اللائحة الداخلية للنقابة بإعداد الدورات الثقافية لأعضاء النقابة وما تسهم به النقابة من الخدمات الثقافية للجمهور وما يتطلبه ذلك من اتصالات داخلية وخارجية.

خلال العام الأول من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، عقدت اللجنة الثقافية والفنية، برئاسة محمود كامل، وكيل النقابة، اجتماع وحيد (الخامس من يونيو الماضي)، واعتمدت على تنفيذ الأنشطة، حيث أقامت معرض كاريكاتير وبورتريه لكبار الفنانين أعضاء النقابة والرواد الذين رحلوا، وذلك بمناسبة العيد ٨٢ لتأسيس نقابة الصحفيين، وجاء ذلك بالتزامن مع الاحتفال وحفل الإفطار الذي نظمته النقابة في ٤ أبريل ٢٠٢٣.

ووفرت اللجنة الثقافية ٣٠ منحة تدريبية للصحفيين من مركز اللغة والثقافة العربية في جامعة القاهرة.

كما عقدت اللجنة مجموعة من الأنشطة والفاعليات المتنوعة للصحفيين وأسرههم، حيث نظمت ٣٢ ندوة، شملت مناقشة كتب ودواوين، بالإضافة إلى ندوات عن القضية الفلسطينية والحرب على غزة، بالإضافة إلى احتفاليين بمئوية سيد درويش، واحتفالية بمناسبة المولد النبوي الشريف، وجلسة نقاشية لصالحون السبت الثقافي التابع لرابطة الرواد بنقابة الصحفيين.

كما نظمت ورشة تدريبية لآبناء الصحفيين حول مهارات فن الرسم، وعرض مسرحيتين "قف" على مسرح النقابة، لفرقة مؤسسة الأهرام، ومسرحية "حكايات تاء مربوطة"، بالتزامن مع الاحتفالات باليوم العالمي للمرأة.

كما نظمت لجننا الثقافة والتدريب بنقابة الصحفيين، بالتعاون مع قسم اللغة اليابانية بكلية الآداب جامعة القاهرة، احتفالية بعنوان "يوم الثقافة الياباني"، فبراير ٢٠٢٤.

كما أصدرت اللجنة بيانين، الأول لوقف هدم جبانات السيدة عائشة والإمام الشافعي، والثاني تضامناً مع الناقد طارق الشناوي، ضد تجاوز وإساءة من الفنان مصطفى قمر، بخصوص فيلمه الجديد "ولاد حريم كريم".

## لجنة النشاط

لجنة النشاط هي إحدى اللجان النقابية في نقابة الصحفيين، والتي تختص بتنظيم النشاطات الترفيهية للأعضاء وأسرتهم، وما تسهم به النقابة من الخدمات الترفيهية، وما يتطلبه ذلك من اتصالات داخلية وخارجية.

عقدت لجنة النشاط اجتماع وحيد خلال العام المنصرم، برئاسة عضو مجلس النقابة دعاء النجار، حضره عدد من المهتمين من أعضاء الجمعية العمومية، وذلك لمناقشة خطة عمل اللجنة وآليات تنفيذها.

فيما نفذت اللجنة عدد من الأنشطة المقدمة لأعضاء الجمعية العمومية وأسرتهم، أبرزها توفير رحلات ووحدات مصيفية لقضاء عطلة الصيف والأجازات الرسمية للصحفيين وأسرتهم بأسعار مخفضة نسبياً.

## لجنة التشريعات

تختص لجنة التشريعات الصحفية والإعلامية بدراسة القوانين المتعلقة بالصحافة والإعلام، وهي قانون المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وقانون الهيئة الوطنية للصحافة، وقانون الهيئة الوطنية للإعلام، وكذلك مشروعات القوانين المكملة للدستور، كما تختص بمراجعة العقوبات في قضايا النشر.

غاب دور رئيس لجنة التشريعات إبراهيم أبو كيلى، عضو مجلس النقابة، خلال العام الماضي،

ونشط نقيب الصحفيين في هذا الملف؛ إذ قدم خلال جلسات الحوار الوطني مطالب الصحفيين وتضمن مراجعة نصوص الحبس الاحتياطي وإصدار قانون منع العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر، بالإضافة إلى مطلب الإفراج عن كل الصحفيين المحبوسين.

وتضمنت مطالب النقابة حزمة إجراءات قانونية وتشريعية تمثلت في:

(أ) إصدار قانون إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والعلانية، إنفاذاً للمادة ٧١ من الدستور والتي نصت على أنه "لا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي تُرتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون".

(ب) تعديل مواد الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية والتي حولت الإجراء الاحترازي إلى عقوبة تم تنفيذها على العديد من الصحفيين وأصحاب الرأي خلال السنوات الماضية.

(ج) تعديل التشريعات المنظمة للصحافة والإعلام وعلى رأسها «قانون تنظيم الصحافة والإعلام»، بما يرسخ استقلال المؤسسات الصحفية، ويسهل أداء الصحفيين لواجبهم المهني، ويرفع القيود التي فرضتها بعض مواد تلك القوانين على حرية الرأي والتعبير، ويحسن أجور العاملين في المهنة بما يتناسب مع طبيعة الواجب الملقى على عاتقهم ومعدلات التضخم الأخيرة.

(د) إصدار قانون حرية تداول المعلومات إنفاذاً للمادة ٦٨ من الدستور والتي نصت على أن «المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله

الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية»، على أن تكون النقابة حاضرة ومشاركة وطرفاً في المناقشات التي تسبق إصدار هذا القانون.

## لجنة التدريب وتطوير المهنة

تهتم لجنة التدريب وتطوير المهنة بدعم وتطوير مهارات الصحفيين من خلال دورات تدريبية، وتعلم مهارات جديدة لمواكبة التكنولوجيا والآليات المستحدثة.

وخلال العام الأول من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، عقدت لجنة التدريب والتطوير اجتماعاً واحداً برئاسة عضو مجلس النقابة، محمد سعد عبد الحفيظ، وبحضور عدد من أعضاء الجمعية العمومية، وناقش الاجتماع كيفية تطوير الدورات التدريبية التي تقدمها اللجنة حتى تتماشى مع متطلبات العصر وما تحتاجه المهنة.

وخلال الربع الأول من العام الماضي، قدمت اللجنة عدد من الدورات التدريبية المتقدمة، كان أبرزها منحة التدريب على صحافة البيانات والتي تعتبر الأولى من نوعها التي تقام داخل نقابة الصحفيين، والمقدمة من قبل مؤسسة هيكل للصحافة، بالإضافة إلى الدورات التدريبية المعتادة التي تقدمها اللجنة إلى أعضاء الجمعية العمومية، كما قدمت اللجنة تدريبات خاصة للصحفيين السودانيين، لتعلم مهارات التغطية الميدانية للصحفيين في مناطق النزاع والحروب.

وخلال الربع الثاني من العام الأول، عقدت اللجنة ٧ دورات تدريبية لتنمية مهارات الأعضاء، كما نظمت ١٥ دورة تدريبية متقدمة مختلفة، خلال الربع الثالث من العام الأول للمجلس، ولقاء تدريبي.

وخلال الربع الأخير نظمت لجنة التدريب وتطوير المهنة ٢٠ دورة تدريبية مختلفة.

كما أعلنت نقابة الصحفيين فتح أبوابها لتدريب الراغبين من غير أعضاء النقابة، وتم إطلاق التشغيل التجريبي لاستوديوهات مركز التدريب بالنقابة.

## لجنة الرعاية الاجتماعية والصحة

تختص لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية بالتخطيط اللازم لرعاية أعضاء النقابة أسرهم من الناحيتين الاجتماعية والصحية، تنفيذاً للمادة ٤٧ من القانون وفي حدود المشروعات التي يقرها مجلس النقابة.

بدأت اللجنة تحت إدارة عضو مجلس النقابة، محمد الجارحي، بفتح باب الاشتراك في مشروع العلاج مجدداً بشكل استثنائي بدون أي غرامات، لمدة ١٠ أيام من ٣ إبريل حتى ١٣ إبريل لإتاحة الفرصة أمام الصحفيين الذين لم يسعفهم الوقت للتسجيل في المشروع في المراتين السابقتين في شهري فبراير ومارس، للتسجيل لهم ولأسرهم.

ومن ثم أطلقت اللجنة برئاسة الجارحي، استطلاعاً للرأي، موجه للجمعية العمومية تحت عنوان: "عندنا قضية... الصحة أولوية"، بهدف تطوير وتحسين الخدمة وتنظيم العمل ومعرفة أوجه القصور ونقاط القوة.

وعقب انتهاء الاستبيان، رفعت لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، حد التغطية لعلاج الأسنان للمشاركين في مشروع العلاج من ١٠٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه سنويًا للعضو، بحد أقصى ٤٥٠٠ جنيه للأسرة، وذلك بعد موافقة مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه الذي عقد قرب منتصف أبريل.

كما ألغت اللجنة الرسوم التي تم فرضها في وقت سابق على الأطباء والجهات العلاجية المختلفة من مستشفيات ومراكز أشعة وتحاليل وأسنان وعلاج طبيعي، لتجديد التعاقدات القديمة أو إبرام تعاقدات جديدة مع مشروع العلاج، وهو ما تسبب في إلغاء الكثير من التعاقدات.

واجتمع المشاركون في اللجنة من أعضاء الجمعية العمومية، ثلاث اجتماعات خلال العام الأول، وذلك لتطوير أعمال اللجنة وأنشطتها والمقترحات المقدمة من الصحفيين لتطوير وتنظيم عمل اللجنة.

وأعلنت اللجنة عن استضافتها قافلة طبية، بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان. وقدم الفريق الطبي بالقافلة والتي استمرت لمدة ٣ أيام، الخدمات الطبية في تخصص الأسنان مثل "الكشف على الأسنان، وعلاجات اللثة، والحشوات البسيطة، والجراحات البسيطة"، أما الحالات الأخرى سيتم تحويلها إلى عيادات مركز أبحاث الأسنان بمستشفى أحمد ماهر مجاناً للزملاء الصحفيين وأسرهم.

كما أعلنت عن خصم خاص لأعضائها الصحفيين على الأدوية المحلية والمستوردة، والتوصيل مجاناً من "أصرفلي". كما قدمت عرض لأعضاء النقابة خصماً على باقات الإنترنت.

وخلال الربع الثالث من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين، أعلنت نقابة الصحفيين عن افتتاح عيادة التأمين الصحي ومكتب خدمة العملاء والإحصاء لاستخراج بطاقات التأمين الصحي للصحفيين بمقر النقابة، وذلك في أكتوبر الماضي.

وفي ذات السياق، نشب خلاف بين أعضاء نقابة الصحفيين، حيث أصدر أيمن عبد المجيد، عضو مجلس نقابة الصحفيين، بياناً مُستنكراً للإعلان عن تفاصيل إنشاء العيادة دون اطلاعه عليها، باعتبار أنه أول من بدأ في فكرة إنشائها.

وفي المقابل كتب محمد الجارحي، عضو مجلس نقابة الصحفيين ورئيس لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، بياناً للرد على بيان أيمن عبدالمجيد عضو المجلس، بأن فكرة إنشاء عيادة للتأمين الصحي طُرحت منذ بداية عمل المجلس الحالي، وتم إجراء استطلاع للرأي بين الصحفيين أظهر أن ٧٧٪ منهم يؤيدون إنشاء العيادة، وتم مناقشة الموضوع في اجتماعات لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، والتواصل مع قيادات هيئة التأمين الصحي وتم الحصول على موافقات جديدة، بعد معاينة المكان وتجهيزه.

وفي ديسمبر الماضي، أعلنت لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية بنقابة الصحفيين، عن بدء تلقي طلبات الاشتراك بمشروع العلاج ٢٠٢٤، للصحفيين وأسرهم، فيما أدخل المجلس تطوراً على الشبكة الطبية لمشروع العلاج، بالإضافة إلى تقديم عدد من الفاعليات الطبية للصحفيين وأسرهم بمقر النقابة بالتعاون مع إحدى شركات الرعاية الصحية الخاصة.

هذا بالإضافة إلى كشف قضية فساد ضد ٣ أشخاص استولوا على أموال نقابة الصحفيين ومشروع علاج الصحفيين وأسرهم، وتم الإبلاغ عنها.

وخلال الربع الأخير من العام الماضي لمجلس النقابة، أعلنت لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، الاتفاق مع أحد مراكز البصريات الخاصة على تقديم عدد من الخدمات للصحفيين وأسرهم بموجب كارنيه النقابة، وتشمل تلك الخدمات ما يلي نظارات اقتصادية تبدأ من ٢٠٠ جنيه، بالإضافة إلى ٥٥ ٪ خصماً على الشنبر و ٢٥ ٪ على العدسات. والاتفاق مع ٥ صيدليات بمناطق وسط البلد وشبرا و مدينة نصر ومصر الجديدة ومساكن شيراتون على منح الصحفيين خصماً قيمته ١٥ ٪ للأدوية المحلية والمستلزمات الطبية والتجميل، و ٧ ٪ للأدوية المستوردة وذلك بموجب كارنيه النقابة. على أن يكون التوصيل مجاناً في المناطق القريبة.

فيما كشف محمد الجارحي، عضو مجلس نقابة الصحفيين ورئيس لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية، مخالفة التعاقد بين النقابة ومعامل التحاليل الكبرى، وتم الاتفاق على عدم زيادة الأسعار وتثبيت أسعار العام الماضي لتكون سارية خلال ٢٠٢٤، وذلك بعد مفاوضات استمرت لشهور، وهو ما يعني توفير ما يزيد عن ١,٥ مليون جنيه لصالح النقابة والصحفيين.

كما تم تشغيل العيادة الخارجية بالنقابة، في التخصصات الطبية المختلفة، لأول مرة في تاريخ مشروع العلاج، أسبوعياً وبانتظام خلال الربع الأخير من العام المنصرم.

وتم مد فترة الاشتراك بمشروع العلاج ٢٠٢٤، للصحفيين وأسرهم، حتى ٣١ يناير ٢٠٢٤، ونشر محمد الجارحي المشرف على اللجنة الصحية دليل مشروع العلاج للصحفيين وأسرهم عام ٢٠٢٤ (بي دي اف)، ويظل هناك ملاحظة تم تناولها من قبل عدد من أعضاء الجمعية العمومية، ألا وهي عدم طباعة دليل العلاج حتى الآن.

عقدت لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية بنقابة الصحفيين، اجتماع لمناقشة قضية "حقوق وتحديات ذوي الهمم، وشملت أبرز التوصيات الصادرة عن الاجتماع ما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات لذوي الإعاقة من الصحفيين وأسرهم.
- منح ذوي الإعاقة من أعضاء النقابة مساهمة شهرية، وإلزام لجان المجلس بتمييز إيجابي لهم وأسرهم.
- تطبيق معايير الإعاقة في تصميم المباني.
- تسهيل إجراءات استخراج بطاقة الخدمات المتكاملة.
- تكريم ذوي الإعاقة من الصحفيين في يومهم العالمي.
- مناقشة حقوق ذوي الإعاقة في ندوات وورش عمل.
- تخصيص كونة لذوي الإعاقة في شقق الإسكان الاجتماعي.
- توفير تخفيضات على المعينات والأجهزة التعويضية.
- تحسين مزايا ذوي الإعاقة في خدمات النقابة.

- مخاطبة الصحف لتعيين ذوي الإعاقة.
- توحيد مصطلح "ذوي الإعاقة" في جميع المراسلات.
- إنشاء مجموعة تواصل على واتس اب لذوي الإعاقة.
- عقد اجتماع شهري لمتابعة تنفيذ التوصيات.
- فيما تم اتفاق لجنة الرعاية الصحية والإجتماعية مع إحدى المنصات لتقديم باقة مجانية لمدة ٣ أشهر لأعضاء نقابة الصحفيين على الأبلكيشن تنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

## لجنة الشؤون والعلاقات العربية والخارجية:

وفقاً لللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين، تختص لجنة العلاقات العربية والخارجية بتوثيق العلاقات مع الهيئات المماثلة في الخارج والمنظمات العربية والدولية وتنظيم اشتراك النقابة في المؤتمرات والدراسات الخارجية واستقبال الوفود العربية والأجنبية وما إلى ذلك.

لم تقدم لجنة الشؤون والعلاقات العربية والخارجية، برئاسة عضو مجلس النقابة حسين الزناتي، أية أخبار أو تقارير عن نشاطها خلال الثلاث شهور الأولى من العام القانوني للمجلس، ولم تدع لاجتماعات، وبالتالي فإنها لم تطرح استراتيجية أو خطة عمل واضحة على الجمعية العمومية. ولكن في الربع الثاني من العام القانوني الأول، عقدت ثلاث ندوات عن "مستقبل العالم العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، لقاء مفتوح عن "الأمن القومي المصري والعربي بعد مرور ٥٠ عامًا على حرب أكتوبر"، ومناقشة حوارية عن "مستقبل العالم العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية".

وفي الربع الثالث من العام الأول من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، عقدت اللجنة ٥ لقاءات بشأن القضية الفلسطينية وذكرى حرب أكتوبر.

وخلال الربع الأخير من العام القانوني الأول نظمت اللجنة ٣ ندوات بمشاركة وزير الخارجية الأسبق محمد العرابي، ونبيل فهمي وزير الخارجية الأسبق، ومساعد وزير الخارجية الأسبق حسين هريدي.

## لجنة الإسكان والمشروعات

غابت أنشطة لجنة الإسكان والمشروعات برئاسة عضو مجلس النقابة عبد الرؤوف خليفة، خلال الثلاث أشهر الأولى من المدة القانونية للمجلس، ورغم تكرار تساؤل أعضاء الجمعية العمومية عن أسباب غياب نشاط اللجنة، لم يرد عضو المجلس على تلك التساؤلات وظلت اللجنة معطلة.

وخلال الربع الثاني من العام الأول من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، وافق د.عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، على إعادة التعامل على قطعة أرض مدينة الصحفيين بمدينة السادس من أكتوبر، وفق الشروط والضوابط المقررة، وذلك فيما يخص أرض نقابة الصحفيين، الذي تم سحبها في مارس الماضي، بعد لقاء له مع نقيب الصحفيين.

وبدورها، عقدت لجنة الإسكان برئاسة عضو مجلس النقابة عبد الرؤوف خليفة، اجتماعًا للزملاء الحاجزين بمشروع مدينة الصحفيين بالسادس من أكتوبر، لمناقشة آخر المستجدات.

وبعد تولى خالد البلشي، نقيب الصحفيين، وجمال عبد الرحيم، السكرتير العام للنقابة مهام لجنة الإسكان بعد إعفاء عبد الرؤوف خليفة من رئاستها، (سبتمبر الماضي)، على خلفية تأسيس جمعية (الصحافة للخدمات والتنمية)، أعلنت اللجنة عن فتح باب الحجز لعدد (٥٠) وحدة سكنية بمدينتي. وهو ما أثار حفيظة عدد من الصحفيين لارتفاع أسعار الوحدات وتردي أوضاعهم الإقتصادية.

كما تلقت النقابة موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بجلسته رقم ١٨٢ بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٣ على تخصيص ٥٧٦ وحدة سكنية لصالح النقابة بمدن (القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة و المنصورة الجديدة و٦ أكتوبر الجديدة) على أن تحدد أسعارها لاحقاً.

وخلال الربع الثالث من العام الأول من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، وتحديدًا في شهر أكتوبر، مددت نقابة الصحفيين مهلة لسداد مقدم حجز وحدات مدينتي، وأعلنت عن فتح باب الحجز لـ ٩٦ وحدة بـ "سكن مصر" في ٦ أكتوبر الجديدة، و طرحت عدد ٣٥٠ قطعة مقابر بمدينة ٦ أكتوبر الجديدة، وتم طرح عدد ١٩٢ وحدة سكنية بمدينة العلمين الجديدة.

وفي نوفمبر، أعلنت نقابة الصحفيين عن طرح عدد ٩٦ وحدة سكنية بمشروع جنة المنصورة الجديدة، وتم إجراء قرعة علنية لكل الوحدات المطروحة التي يتم حجزها من أكثر من صحفي/ية، في يناير الماضي (الربع الأخير من العام الأول لمجلس النقابة)، كما أعلنت عن مواعيد وإجراءات تسليم وحدات العلمين الجديدة، وفي مارس الماضي، تم فتح باب الحجز ٩٦ وحدة سكنية في مشروع المقصد - R٣ بالعاصمة الإدارية الجديدة، وفتح باب السداد للزملاء الحاجزين القدامى بمدينة الصحفيين بالسادس من أكتوبر، لاستكمال مبلغ ١٠٠ ألف جنيه.

## لجنة الخدمات

خلال العام الأول من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، اجتمعت لجنة الخدمات والتكنولوجيا برئاسة محمد يحيى، اجتماعًا واحدًا فقط، في أغسطس الماضي، لمناقشة أعمال اللجنة وأنشطتها وندواتها والمقترحات المقدمة من قبل الزملاء.

وقدمت بعض الخصومات المتنوعة للصحفيين وأسرههم، منها على سبيل المثال: تقديم خصم للصحفيين من بعض المطاعم وإحدى شركات الحلويات والمكتبات المدرسية و توفير خصومات علي مصروفات أكاديمية أخبار اليوم لأبناء الصحفيين، وخصم وتقسيم علي اشترك النادي الأهلي فرعي التجمع الخامس أو الشيخ زايد، ونادي النصر الرياضي.

كما نظمت بطولة الصحفيين للشطرنج (التقليدي والإلكتروني) بجوائز مالية ٣٠ ألف جنيه بالتعاون مع اتحاد الشطرنج، ورعاية اتحاد الرياضات الإلكترونية، ضمن فعاليات مهرجان (العين أوفرسيس الدولي) للشطرنج المقامة بمجمع الصالات المغطاة باستاد القاهرة، الذي تنظمه أكاديمية عدلي للشطرنج تحت رعاية وزير الشباب والرياضة.

ووفرت اللجنة إمكانية سداد اشتراكات النقابة وتجديد مشروع العلاج، والكارنيهات لعام ٢٠٢٤، عن طريق شركة "فوري"، ووفرت أيضاً خدمة استخراج جوازات السفر للصحفي عضو النقابة فقط، من خلال مندوب مصلحة الجوازات الذي يتواجد بمقر النقابة.

كما أعلنت لجنة الخدمات بنقابة الصحفيين، بالتعاون مع جريدة الأهرام، عن تلقي أعمال مسابقة الدكتوراة نوال عمر رائدة الإعلام المصري والعربي عن الأعمال المنشورة لعام ٢٠٢٣. وقررت اللجنة المشرفة على الجائزة بأن يكون موضوع المسابقة هذا العام عن "طوفان الأقصى".

كما وفرت اللجنة عرض كل مباريات كأس الأمم الإفريقية على شاشات عملاقة في الدور الثامن بكافيتيريا النقابة.

ووفرت اللجنة عدد من خطوط الاتصالات بالمجان للزملاء الصحفيين، على أن تخصص الباقة الشهرية من البديل الصحفي بقيمة ٦٤ جنيهاً شهرياً قيمة باقة مكالمات وإنترنت، وقدمت خصم ٢٠٪ من أحد المطاعم.

## اللجنة الاقتصادية

لم تجتمع اللجنة الاقتصادية برئاسة عضو مجلس النقابة، محمد خراجه، خلال العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين، ويُلاحظ غياب استراتيجية أو خطة عمل واضحة للجنة. فيما نظمت اللجنة ثلاث ندوات، خلال الربع الأول من العام الماضي، عن "التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ وعلاقتها بالطاقة الجديدة والمتجددة"، و"التكامل الاقتصادي والدور المصري في إعمار السودان"، و"صناعة السكر في مصر بين الواقع والتحديات".

وأقامت دورة تدريبية بالتعاون مع جهاز التعبئة العامة والإحصاء، حول قراءة المؤشرات الاقتصادية، كما قدمت خدمة لأبناء الصحفيين، وتدريب ٣٠ طالب من أبناء الصحفيين في بنك القاهرة.

وأعلنت اللجنة الاقتصادية بنقابة الصحفيين، بالتعاون مع لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، عن تكريم أبناء الصحفيين المتفوقين، وذلك برعاية بنك ناصر الاجتماعي.

كما أعلنت اللجنة الاقتصادية بنقابة الصحفيين، عن اتفاق بينها وبين بنك الإسكان والتعمير، على تمويل عقاري ٣٪، لأعضائها الحاصلين على شقق من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

كما أعلنت عن مسابقة حفظ القرآن الكريم، لأبناء الأعضاء، على أن تضم المسابقة ٤ مستويات لحفظ كتاب الله - مارس الماضي.

## لجنة القيد

وفقاً لللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين، يشكل مجلس النقابة لجنة القيد الابتدائية و يختار مندوبيه في اللجنة الاستئنافية في أول جلسة لدورته، وتمارس لجنة القيد عملها طبقاً للقانون على النحو الآتي :

- تعد اللجنة نموذجاً لطلب القيد ولا يجوز قبول طلبات على غير هذا النموذج .
- تعد اللجنة قائمة الأوراق والشهادات المطلوبة للقيد ويلزم طالب القيد بها مع طلبه .
- يحيل النقيب طلبات القيد إلى اللجنة ويرسل بياناً بأسماء طالبي القيد إلى كل من الاتحاد الاشتراكي ووزارة الإعلام لإبداء الرأي فإذا لم تتلق اللجنة رأي - هاتين الجهتين أحدهما أو كليهما خلال أسبوعين كان لها أن تبت في هذه الطلبات على أن يبلغ النقيب ما تم بخصوصها إلى الجهتين المذكورتين خلال المدة التي يحددها القانون .
- كل من يلتحق حديثاً بعمل صحفي عليه أن يتقدم بطلب قيده في جدول النقابة خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ التحاقه بهذا العمل طبقاً للقانون .
- وتصدر قرارات لجنة القيد بقبول العضوية بالإجماع فإذا لم يتوفر الإجماع تؤجل لجنة القيد الحالية وتعرضها على مجلس النقابة لإبداء الرأي فيها وتلتزم اللجنة بقرار المجلس
- علي لجنة القيد أن تبلغ النقيب بقراراتها فور صدورها مباشرة .
- عقدت لجنة القيد، برئاسة هشام يونس، جلسة خاصة لمراجعة أوراق الحاصلين على قرارات تظلمات القيد، في إطار عملها خلال العام القانوني الأول للمجلس، بحضور أعضاء اللجنة حسين الزناتي، وأيمن عبد المجيد، لمقابلة أصحاب القرارات الصادرة عن لجنة تظلمات القيد الاستئنافية، ومراجعة أوراق القيد والتأكد من استيفائها للشروط.
- وخلال الربع الثاني من العام الأول من المدة القانونية للمجلس الحالي، أعلنت لجنة القيد عن جلسة للنقل لجدول المشتغلين في يوليو ٢٠٢٣ .
- كما قررت لجنة القيد، خلال الربع الثالث من العام الأول من المدة القانونية للمجلس الحالي، مد باب تلقي أوراق المتقدمين لجدول تحت التمرين حتى ٣٠ نوفمبر الماضي.
- أيضاً، قررت اللجنة فتح باب تلقي أوراق المتقدمين للنقل إلى جدول المشتغلين ممن استكملوا المدة القانونية تحت التمرين.
- وعقدت جلسة للقيد بجدول تحت التمرين للمؤجلين من الصحف التي لم تستنفذ أعداد المتقدمين خلال ٢٠٢٣ وفقاً لللائحة القيد، في ٣٠ ديسمبر الماضي.
- فيما قررت لجنة القيد تأجيل عقد لجنة المشتغلين لمدة أسبوعين لإتاحة الفرصة للمتقدمين لتسليم الأرشيف الصحفي.

وعقدت لجنة النقل جلستين لمقابلة المتقدمين للنقل الجدول المشتغلين، في ٢٨ يناير، و١٨ فبراير الماضي، ولم تعلن عن نتيجة المقابلتين حتى كتابة التقرير.

وتنص المادة (٣) من لائحة القيد بنقابة الصحفيين على: "تعقد لجنة القيد اجتماعاً دورياً في الأسبوع الأول من كل شهر لتدارس شؤون القيد، على أن تعقد جلستين سنوياً على الأقل في الأسبوع الأول من شهري أبريل وأكتوبر من كل عام للنظر في طلبات القيد المقدمة إليها والبت فيها".

كما تنص المادة (٤) على أن: "يفتح الباب لتلقي طلبات القيد مرتين سنوياً في الفترة من أول يناير وحتى نهاية فبراير، وفي الفترة من أول يوليو وحتى نهاية أغسطس من كل عام".

## لجنة المرأة

تم تشكيل لجنة المرأة بقرار من مجلس النقابة السابق في إبريل ٢٠٢١، وفي المجلس الحالي عقدت اللجنة ٥ اجتماعات (٩ مايو- ١٣ يونيو- ١٨ يوليو- ١٢ سبتمبر- ٢٥ فبراير)، برئاسة عضو مجلس النقابة دعاء النجار، وبحضور عدد من الصحفيات والصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، لمناقشة قضايا وهموم ومشكلات العمل والقضاء على كافة أشكال التمييز على أساس النوع، فضلاً عن توفير بيئة عمل آمنة تتضمن سياسات حماية للزميلات الصحفيات، بمرجعية متسقة مع الدستور والقانون والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة، بالإضافة إلى تطوير استراتيجية تمكين الزميلات الصحفيات داخل المؤسسات الصحفية، وإعداد وثيقة لسياسات الحماية للنقابيات ومن هن تحت التمرين وإقامة الدورات وورش العمل لتوعية الزميلات الصحفيات بحقوقهن والقوانين المتعلقة بالتعامل مع كافة أشكال العنف والتمييز خلال عملهن وكيفية مواجهتها وتعزيز دورهن في العمل النقابي وتحفيزهن للوصول لمواقع صنع القرار أو الترشيح للمناصب.

وتم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين النقابة والمجلس القومي للمرأة، بحضور نقيب الصحفيين خالد البلشي، لعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل المعنية بقضايا المرأة على أن يتم إضافة مقترحات لجنة المرأة والزميلات الصحفيات بشأن هذا الأمر.

ونظمت اللجنة ندوتين، فيما لم تعقد ورش العمل التدريبية، التي كان من مقرر كتابتها وتنظيمها عقب إجازة عيد الأضحى الماضي، والتي تخص بيئة العمل الآمنة بكل جوانبها القانونية والنفسية لضمان توازن الحقوق والمسؤوليات والواجبات.

كما أقامت اللجنة، خلال الربع الثالث من العام القانوني الأول لمجلس النقابة، ثلاث ندوات في صالونها الأسبوعي، وهم: ندوة عن دور المرأة المصرية في حرب أكتوبر، وندوة عن نضال وصمود المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال، وندوة بعنوان "كيفية تكوين اتجاهات وسلوكيات إيجابية، ونبذ صور العنف المختلفة ضد المرأة"، وذلك في إطار حملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد الفتيات والنساء.

كما نظمت لجنة المرأة ٣ دورات تدريبية لأبناء الصحفيين، خلال الربع الأخير من العام القانوني الأول لمجلس نقابة الصحفيين. ونظمت ندوة حول نبذ العنف ضد النساء والفتيات، في إطار حملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد الفتيات والنساء.

كما ناقشت اللجنة مدونة سلوك وزارة العمل لمناهضة التمييز والعنف ضد المرأة في بيئة العمل وفي تصريح خاص لنقيب الصحفيين لـ "موقع نقابة ميتر"، قال: "تم دعوة الزملاء والزميلات لمناقشة المدونة قبل

العرض على مجلس النقابة لاعتمادها، وتطبيقها داخل المؤسسات الصحفية، واستضفت في مكثي هنا ممثلات من وزارة القوى العاملة، ولم يحضر الزميلات والزملاء، وهذه مفارقة بالنسبة لي، رغم أنها مدونة مهمة، وتتضمن بنودها كل ما يطلبه أعضاء النقابة“.

وخلال العام الماضي، لم تنظم لجنة المرأة، دورات وورش عمل لتوعية الزميلات الصحفيات بحقوقهن والقوانين المتعلقة بالتعامل مع كافة أشكال العنف والتمييز خلال عملهن، وكيفية مواجهتها، والتي كانت من الأهداف الأساسية التي أقرها الحضور في اجتماعات اللجنة، وكذلك غياب استراتيجية للجنة وخطة عمل واضحة أمام الجمعية العمومية.

## لجنة الحريات

لجنة الحريات والشؤون السياسية -حسب اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين- تختص بمتابعة النشاط السياسي داخل النقابة وخارجها والاتصال بالتنظيم السياسي وطبقا للمادة ٤٧ من القانون.

بدأت لجنة الحريات برئاسة محمود كامل، وكيل النقابة، أعمالها بدعوة لاجتماعين (٧ مايو- ٥ يونيو ٢٠٢٣)، لوضع تصور لدور اللجنة خلال الفترة القادمة، وخلال الاجتماعيين حرص عدد من أعضاء الجمعية العمومية على الحضور، وإبداء الرأي في خطة عمل اللجنة، وكذلك طرح مقترحات لأنشطة اللجنة.

عادت لجنة الحريات للعمل بعد تعطل دام لأربع سنوات متتالية منذ عام ٢٠١٩، ونظمت لجنة الحريات في ١٠ يونيو الماضي، مائدة مستديرة حول ”ضرورة إصدار قانون حرية تداول المعلومات.. بين الإلزام الدستوري ومعطيات المناخ العام“، وذلك بمناسبة يوم الصحفي المصري.

ونظمت لجنة الحريات، مؤتمر تضامني مع الصحفيين الفلسطينيين، وضد العدوان الإسرائيلي المستمر على الأشقاء الفلسطينيين، في فبراير الماضي، بالتزامن مع الاحتفالات باليوم العالمي للتضامن مع الصحفيين الفلسطينيين.

ونظمت أيضًا، مؤتمرًا تضامنيًا بعنوان ”من غزة للسودان.. نساء تواجه العدوان“، (٢٦ مارس ٢٠٢٤)، وتتضمن المؤتمر شهادات من فلسطينيات وسودانيات، وعرض فيديو عن جرائم الحروب، التي تمارس ضد النساء.

كما سعى رئيس اللجنة محمود كامل، وخالد البلشي نقيب الصحفيين، للتفاوض مع الجهات المعنية لإطلاق سراح الصحفي كريم أسعد، الذي تم القبض عليه في أغسطس، بعد يومين من توقيفه، على خلفية قضية نشر.

وفي سبتمبر أُخلي سبيل الصحفية دنيا سمير، التي كانت ضمن قائمة الصحفيين المحبوسين التي قدمتها النقابة للنائب العام ولجنة العفو.

كما تم إخلاء سبيل والد الصحفي أحمد جمال زيادة، بقرار من نيابة أمن الدولة العليا بعد قضائه ٢٨ يوما قيد الحبس الاحتياطي بتهم سياسية على خلفية نشاط ابنه الصحفي والسجين السياسي السابق المقيم بلجيكا أحمد جمال زيادة، بعد تحركات من نقيب الصحفيين ومحمود كامل رئيس لجنة الحريات بالنقابة، وعدد من المنظمات الحقوقية والشخصيات العامة.

وصدر عن اللجنة سبع بيانات خلال العام الماضي، طالبت في البيان الأول بالكشف عن مكان احتجاز الصحفي كريم أسعد وإطلاق سراحه، ورحبت لجنة الحريات في البيان الثاني، بقرارات العفو الرئاسي عن عدد من السجناء، ومن بينهم الناشط السياسي أحمد دومة، وجددت مطالبها بالإفراج عن الصحفيات والصحفيين المحبوسين، والثالث للمطالبة "بضمان سلامة الصحفيين الفلسطينيين في غزة ووقف المجازر التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي ضد الصحفيين والمدنيين العزل والأطفال والنساء والشيوخ".

كما انتقد لجنة الحريات في بيانها الرابع، ما تعرض له برنامج "المساء مع قصواء" من قمع إلكتروني للحريات الصحفية والمهنية، من قبل شركة "ميتا"، المالكة لموقع "فيس بوك"، حيث قامت بحذف كُلي وكامل، للبت الإلكتروني المباشر لحلقة - الأحد ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣ - من البرنامج، وكذلك ما حدث من انتهاك بالسطو على الصفحة الرسمية لمقدمة البرنامج الإعلامية قصواء الخلال، وتغيير اسم الصفحة، والاستيلاء على كل ما يتعلّق بالبرنامج عبر فيس بوك، بالإضافة لتلقّي فريق البرنامج رسائل تحذيرية في سلسلة متتالية من ممارسات القمع لحريّة الصحافة والإعلام.

كما أصدرت لجنة الحريات بيانًا للتضامن مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في موقفها الرفض لحبس الزميل التونسي زياد الهاني.

كما أصدرت اللجنة بيانات للتضامن مع صحفيين تعرضوا لتجاوزات في محافظة كفر الشيخ<sup>١</sup> وجامعة المنيا<sup>٢</sup> والاعتداء على عدد من الصحفيين في انتخابات نقابة المحامين<sup>٣</sup>.

كما نظمت لجنة الحريات في نقابة الصحفيين بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين ورشة عمل خاصة بإعداد منهجية تقارير حرية الصحافة، ديسمبر الماضي.

ومن جانبه، جدد نقيب الصحفيين، خلال كلمته بجلسة لجنة حقوق الإنسان بالحوار الوطني، تحت عنوان "دعم وتشجيع حرية الرأي والتعبير"، مطالبة بالإفراج عن جميع الصحفيين المحبوسين- نقابيين وغير نقابيين- والعفو عن صدور أحكام بحقهم في إطار القانون والدستور.

وفي فبراير ٢٠٢٤، تم إخلاء سبيل الزميلات منال عجرمة وصفاء الكوريبيجي وهالة فهمي، كما رحبت نقابة الصحفيين بقرارات إخلاء سبيل الزميلين ربيع الشيخ، وبهاء الدين إبراهيم صحفي الجزيرة، بعد صدور قرار بإخلاء سبيلهما (مارس ٢٠٢٤).

ونظمت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، حفل إفطار لأسر الزملاء الصحفيين المحبوسين، يوم الإثنين ٢٥ مارس في مقر النقابة، ويتضمن حفل الإفطار تكريمًا للزملاء، الذين نالوا حريتهم مؤخرًا بعد أن قضوا شهرًا خلف القضبان.

١ حريات الصحفيين تتضامن مع الزملاء في كفر الشيخ

٢ حريات الصحفيين تدين التجاوزات ضد الصحفيين بالمنيا

٣ لجنة الحريات تدين اعتداء محامين على الصحفيين أثناء تغطية انتخابات نقابة المحامين

## لجنة المعاشات

تختص لجنة المعاشات بإدارة صندوق المعاشات وتشكل طبقاً للمادة ٩١ من القانون وتمارس عملها في حدود هذه المادة واللائحة التنفيذية لقانون المعاشات.

لم تتخذ لجنة المعاشات برئاسة عضو مجلس النقابة أيمن عبد المجيد أي خطوات تذكر أثناء الربع الأول من العام الماضي، إذ اقتصر دور رئيس اللجنة على تقديم طلبات لمجلس النقابة كان من بينها طلب بزيادة معاش الصحفيين أسوة بالبدل.

ونظمت لجنة المعاشات، خلال الربع الثاني من العام الأول من المدة القانونية للمجلس الحالي، عيد ميلاد جماعي، لشيوخ المهنة مواليد شهر يوليو وأغسطس وسبتمبر، كما حرضت على عقد اجتماعات شهرية لأعضاء اللجنة من الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين.

كما نظمت اللجنة، حلقتين ضمن فعاليات صالون تواصل الأجيال، الحلقة الأولى تحت عنوان: "أخلاقيات الصورة الصحفية.. بين حق السبق وحرمة الحياة الخاصة".

وجاءت الحلقة الثانية بعنوان عنوان "رسالة صحافة الجريمة وفن المغامرة الصحفية"، بحضور نخبة من رواد المهنة المتخصصين في فن صحافة الجريمة.

وعقد صالون تواصل الأجيال التابع للجنة المعاشات، جلسة حوارية احتفاءً باليوبيل الذهبي لانتصارات أكتوبر المجيدة. ثم احتفلت اللجنة بعيد ميلاد جماعي، لشيوخ المهنة مواليد شهر أكتوبر.

وفي يناير ٢٠٢٣، دعت اللجنة لاجتماع، لمناقشة المتحقق من استراتيجية العمل خلال الأشهر الماضية، وضمنات استمراره، وضع الآليات التنفيذية لغير المتحقق من بنود الاستراتيجية، الاستماع إلى المقترحات الجديدة، ومناقشتها، وما يستجد من أعمال.

وفي فبراير الماضي، ناقشت تناول الصحافة المصرية للقضية الفلسطينية على مدار تاريخها، كما دشنت سلسلة فعاليات، تحت عنوان: "ذاكرة الرواد"، لإحياء ذكرى رواد الصحافة المصرية في مختلف فنون التحرير الصحفي، كما نظمت حفل ميلاد لشيوخ المهنة، مواليد أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير.

## لجنة التسويات

تختص لجنة التسويات، بحل المنازعات الخاصة بشئون المهنة وتشكل طبقاً للمادة من القانون، وفقاً لللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

وخلال العام الأول من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، شارك عضو مجلس النقابة ووكيل النقابة للتسويات، محمد سعد عبد الحفيظ، مفاوضات نقيب الصحفيين خالد البلشي لبحث أزمة الصحفيين في المؤسسات الصحفية والحل على تحسين أوضاعهم، والتي كان من بينها أزمة ٢٦ صحفياً من أعضاء النقابة في مؤسسة بيت الخبرة الاقتصادية.

وتم الاتفاق مع بيت الخبرة، برئاسة المهندس خالد عبدالله، على التنازل عن القضايا ضد الصحفيين، بداية

من قضية الزميل سعيد جمال الدين رئيس تحرير موقع المحروسة نيوز، على خلفية مقال رأي، وصولاً إلى باقي القضايا ضد زملاء، ونقلها للنقابة للتحقيق فيها نقابياً.

كما جرى حل أزمة صحفيو مكتب "بي بي سي" في القاهرة، وزيادة رواتبهم بما يتوافق مع التحديات الاقتصادية التي تعيشها مصر، والتفاوض مع الإدارة، ونقابة الصحفيين البريطانيين وكذلك الاتحاد الدولي للصحفيين، لإنهاء أزمة الصحفيين المتضررين. هذا بالإضافة إلى حل أزمة الصحفيين بجريدة الوفد وصرف مستحقاتهم المالية.

كما قام نقيب الصحفيين بمفاوضات مع إدارة بعض الصحف وهم "اليوم السابع والدستور والبوابة نيوز"، لتحسين أوضاع الصحفيين العاملين داخل تلك المؤسسات.

واشتبكت اللجنة تحت إشراف من النقيب خالد البلشي، مع أزمات الصحفيين في رويترز ومجلة الإذاعة والتلفزيون، والتي انتهت بعضها بحلول في صالح الصحفيين المتضررين.

وفي مارس الماضي، عقدت لجنة التسويات بنقابة الصحفيين، على هامش الإعداد للمؤتمر العام السادس للنقابة، مؤتمراً صحفياً للزملاء المؤقتين بالصحف القومية لعرض مشكلتهم، وتم الاتفاق على تشكيل وفد مشترك من البرلمان ونقابة الصحفيين لمقابلة المسؤولين لتعيين "المؤقتين".

## لجنة الحج

يتأسس لجنة الحج والعمرة بنقابة الصحفيين، حسين الزناتي، وكيل النقابة، وقد أعلنت خلال العام المنصرم، عن رحلة عمرة للأعضاء بالتقسيم وبدون فوائد لأعضاء النقابة وأسرههم من الدرجة الأولى، كما قامت بتنظيم احتفالية دينية لتسليم تأشيرات العمرة، وبمناسبة سفر بعثة النقابة من الصحفيين وأسرههم لأداء العمرة.

كما أعلنت اللجنة عن تلقي طلبات الزميلات والزملاء أعضاء النقابة الراغبين في أداء مناسك الحج، لتسجيل بيانات الحجاج على المسار الإلكتروني السعودي، والبرنامج على النحو التالي: مستوى اقتصادي تحسين (5 نجوم): شاملة الوجبات (إفطار + عشاء) طوال فترة الرحلة.

## الشعب والروابط

خلال العام الأول من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، أصدر محمود كامل وكيل النقابة، والمشرف على الشعب والروابط بنقابة الصحفيين، بياناً يحذر فيه الصحفيين الرياضيين من إجراء أي مقابلات مع أفراهام غرانت مدرب زامبيا الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية، التزاماً بقرارات الجمعية العمومية للصحفيين بمقاطعة الاحتلال الإسرائيلي. فيما نظمت شعبة المصورين، مسابقة مصر ٢٠٢٣ لأفضل صورة صحفية.

وفي مارس الماضي، تم إجراء انتخابات رابطة النقاد والمحروون الرياضيون بنقابة الصحفيين، وكذلك انتخابات شعبة المصورين الصحفيين.

# الفصل الثالث: الوعود الانتخابية لنقيب الصحفيين

رصد فريق عمل موقع "نقابة ميتر"، مسارات تحقق الوعود الانتخابية لنقيب الصحفيين خالد البلشي، خلال عامه القانوني الأول، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية، التي نشرت سواء علي موقع النقابة أو صفحة النقابة الرسمية، وكذلك المواقع الإخبارية المختلفة والصفحة الرسمية لنقيب الصحفيين على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، فضلا عن التواصل المباشر مع النقيب.

وتضمنت تلك الوعود التي استقرت عند مؤشر جاري العمل عليه، ١٢ وعدًا انتخابيًا، وهي كالآتي:

- التشريعات والحريات
- الرواد وشيوخ المهنة
- تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها
- إصدار قانون حرية تداول المعلومات
- رفع الحجب عن المواقع الصحفية
- القيد والتدريب
- التسويات
- استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين
- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
- تطوير ملف الرعاية الصحية
- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام
- إعداد وتطبيق لائحة أجور عادلة للصحفيين

## ١- التشريعات والحريات... جاري العمل عليه

انتقل مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتشريعات والحريات من نقطة "لم يتم العمل عليه" في أول ثلاث شهور من تولي خالد البلشي منصب نقيب الصحفيين، إلى نقطة "جاري العمل عليه"، حيث أعلن البلشي، بعد مفاوضات مع الجهات الأمنية، إطلاق سراح الصحفي كريم أسعد في ٢٠ أغسطس الماضي.

وتم إخلاء سبيل الصحفية دنيا سمير، التي كانت ضمن قائمة الصحفيين المحبوسين التي قدمتها النقابة للنائب العام ولجنة العفو، وإخلاء سبيل والد الصحفي أحمد جمال زيادة، بقرار من نيابة أمن الدولة العليا بعد قضائه ٢٨ يوما قيد الحبس الاحتياطي بتهم سياسية على خلفية نشاط ابنه الصحفي والسجين السياسي السابق أحمد جمال زيادة.

وأرسل نقيب الصحفيين خطاباً بمطالب الصحفيين للأمانة الفنية للحوار الوطني، مرفق به مخاطبات بهذه المطالب للجهات الرسمية، وتوزعت بين مطالب عاجلة وإجراءات قانونية، وعلى مستوى الحريات، ومطالب اقتصادية، وتعديلات تشريعية.

كما كرر خالد البلشي عدداً من المطالب لمجلس أمناء الحوار الوطني، منها إعادة النظر في كل القوانين المتعارضة، وعلى رأسها قانون تنظيم الصحافة والإعلام، الذي يضم العديد من النصوص التي تقيد حرية الصحافة، إعادة النظر في قانون الجريمة الإلكترونية، والقوانين الإلكترونية التي تفتح الباب لحجب المواقع، وإصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر بشكل عام، وإعادة إعداد الجهاز البيروقراطي في الدولة وتدريبه.

وفي تصريح له، قال "البلشي": "إن واقع الصحافة في مصر مقيد بشكل كبير، وهناك قيود تفرض على الصحافة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن "حرية الصحافة ليست ريشة توضع على رؤوس الصحفيين"، مؤكداً أن حرية الإعلام والصحافة تعتبر على رأس الضمانات المطلوبة لأي تطور سياسي وأي محاولة للانفتاح في المجتمع.

وخلال الربع الثالث من العام القانوني الأول لنقيب الصحفيين، تراجعت قرارات إخلاء السبيل الصحفيين المحبوسين، عن الربع الثاني الذي شهد إخلاء سبيل الصحفي كريم أسعد والصحفية دنيا سمير.

وخلال الربع الأخير من العام القانوني لنقيب الصحفيين، وتحديداً في فبراير ٢٠٢٣، تم إخلاء سبيل الصحفيات منال عجرمة وصفاء الكوربيجي وهالة فهمي، من سرايا النيابة، وفي مارس الماضي، تم إخلاء سبيل الزميلين ربيع الشيخ، وبهاء الدين إبراهيم صحفي الجزيرة.

وجاء مطلب الإفراج عن الصحفيين وسجناء الرأي على رأس المطالب التي أرسلها نقيب الصحفيين، في خطابات إلى الحملات الرئاسية لمرشحي الرئاسة الأربعة عقب غلق باب الترشح للانتخابات الرئاسية.

فيما استكمل نقيب الصحفيين، مساعيه والمطالبة بالإفراج عن المحبوسين، ورفع الحجب عن المواقع الإخبارية، وغيرها من المطالب التي تعزز من حرية الصحافة والإعلام، وذلك خلال التهنئة التي تقدم بها مجلس النقابة للرئيس عبد الفتاح السيسي بإعلان فوزه بفترة رئاسية جديدة، وجدد البلشي مناقشته، عبر صفحته الشخصية "فيسبوك"، الإفراج عن جميع سجناء الرأي الصحفيين المحبوسين قبل بداية شهر رمضان.

ووفقا لوعده الانتخابي الخاص بملف التشريعات والحريات، يجب أن يعمل النقيب على النقاط الآتية:

- تشكيل لجنة مشتركة من مجلس النقابة وأعضاء الجمعية العمومية للعمل على تطوير وتعديل القوانين القائمة واستكمال البناء التشريعي ومهمتها (إعادة طرح النقاش حول القوانين الخاصة بالصحافة والإعلام).
- العمل على إعادة تضمين نص منع حبس الصحفيين احتياطيا في قانون تنظيم الصحافة والإعلام.
- تنقية القوانين الأخرى من النصوص التي تفتح بوابات خلفية للحبس الاحتياطي للصحفيين.
- العمل على إصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر، وتفعيل ميثاق الشرف الصحفي ضد منتهكيه.



## ٢- الرواد وشيوخ المهنة... جاري العمل عليه

خلال العام الأول من فترته القانونية، سعى نقيب الصحفيين خالد البلشي، إلى حل أزمة التأمينات لبعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، وذلك من خلال اللقاء الذي جمع بين النقيب ووزيرة التضامن الاجتماعي نيفين قباچ. كما خاطب النقيب الهيئة الوطنية للصحافة والإعلام للسماح بصرف البدل بموجب كارنيه النقابة فقط.

وقرر مجلس نقابة الصحفيين، تشكيل مجلس أمناء لمسابقة جوائز الصحافة المصرية، وتوليه رئاسة مجلس الأمناء هذا العام شرفياً للأستاذ محمد العزبي، آخر الأساتذة الحاصلين على جائزة النقابة التقديرية، كما عمل النقيب على زيادة معاش النقابة بواقع ٥٠٠ جنيه ليصبح ٣ آلاف جنيه، والتي طبقت مع بداية السنة المالية الحالية في يوليو الماضي. وبذلك يكون مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالرواد وشيوخ المهنة قد انتقل من "لم يتم العمل عليه" إلى "جاري العمل عليه".

ومن المنتظر أن يحقق النقيب خلال فترته القانونية ما وعد به، وهو الآتي:

- رفع القيود المفروضة على أصحاب المعاشات والعمل على ربط الحصول على البدل بكارنيه النقابة.
- العمل على رفع قيمة معاش النقابة بشكل دوري بما يعادل الزيادة في بدل التكنولوجيا.
- مخاطبة الهيئة الوطنية للصحافة والمؤسسات الصحفية لصرف مكافآت نهاية الخدمة كاملة طبقاً للقانون ودون استقطاع أو خصم.
- دراسة تخصيص مقعد في مجلس النقابة لأصحاب المعاشات.



### ٣- تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها..جاري العمل عليه

خلال الثلاث شهور الأولى من العام الأول للنقيب، لم يرصد "نقابة ميتر" أي تقدم ملحوظ في الوعد الانتخابي الخاص بـ"تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها"، ليظل مؤشر الوعد الانتخابي عن نقطة "لم يتم العمل عليه".

وطالب مجلس النقابة في جلسات الحوار الوطني التي دعا بها لدعم وتطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها، وكذلك مطالبات النقيب من المرشحين في انتخابات الرئاسة، ومن الرئيس عبد الفتاح السيسي عقب فوزه بفترة رئاسية جديدة، بعدد من المطالبات تهدف إلى تحرير الصحافة وتطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها، ورغم استمرار مطالبات نقيب الصحفيين على مدار الأشهر الماضية، لم يرصد "نقابة ميتر" أي تقدم ملحوظ حتى كتابة هذا التقرير ليظل مؤشر الوعد الانتخابي عن نقطة "جاري العمل عليه"، بعد الدعوة لمؤتمر عام سادس مايو المقبل لمناقشة قضايا المهنة وسبل تطويرها.

ويجب أن يعمل نقيب الصحفيين خلال مدته القانونية، على الآتي:

- تنظيم المؤتمر العام السادس لمناقشة قضايا المهنة وسبل تطويرها.
- إنشاء آلية دائمة برعاية النقابة لحماية صناعة الصحافة.
- السعي لتخفيف الشروط المالية التي وضعها المجلس الأعلى للإعلام لتوفيق أوضاع الصحف والمواقع القائمة.
- تخفيف الشروط الخاصة بإصدار الصحف والمواقع بما يضمن توسيع السوق الصحفية.
- العمل على خفض القيود المالية المفروضة على المؤسسات الصحفية.
- تحرير الصحافة المصرية من الهيمنة المفروضة عليها والفصل بين الملكية والتحرير.
- تفعيل نصوص مواجهة الاحتكار الموجودة في القوانين المختلفة، والتصدي للظواهر الجديدة والتي تفتح أبوابا خلفية للتدخل في المحتوى الصحفي المنشور عبر المواقع.
- وضع قواعد نقابية واضحة وملزمة لاختيار رؤساء التحرير ومجالس الإدارات بالصحافة القومية، تضمن عدم تضارب المصالح وعدم الجمع بينها وبين عضوية مجلس النقابة.



#### ٤- إصدار قانون حرية تداول المعلومات.. جاري العمل عليه

وفقاً لما رصدته موقع "نقابة ميتر"، سعي خالد البلشي نقيب الصحفيين، لإصدار قانون تداول المعلومات، وذلك من خلال مشاركته في الجلسة التي عقدها الحوار الوطني لمناقشة القانون، إذ تحدث عن أهمية إصدار القانون، وأن مشاركته جاءت بتكليف من الجمعية العمومية.

ومن المنتظر أن ينجح نقيب الصحفيين خلال مدته القانونية في العمل على إصدار قانون لحرية تداول المعلومات كحق للمجتمع قبل أن يكون حقاً للصحفيين.



## ٥- رفع الحجب عن المواقع الصحفية.. جاري العمل عليه

خلال العام الأول من المدة القانونية للمجلس الحالي لنقابة الصحفيين، تم رصد تحركات نقيب الصحفيين، لرفع الحجب عن المواقع الإخبارية، وذلك من خلال عدة لقاءات عقدها النقيب مع الجهات المنوطة- وفقا لما ذكره النقيب لموقع "نقابة ميتر".<sup>٥</sup>

وجدد البلشي، مطالبه بضرورة رفع الحجب عن المواقع الإخبارية خلال مشاركته بجلسة الحوار الوطني، دعم وتشجيع حرية الرأي والتعبير، وبالتالي يكون مؤشر الوعد الانتخابي الخاص برفع الحجب عن المواقع الصحفية، قد استقر عند نقطة "جاري العمل عليه".

وأسفرت تلك التحركات عن رفع الحجب عن موقع "درب"، الذي كان يترأس تحريره خالد البلشي، وذلك قبل أن يعتذر عقب انتخابه عن منصبه كرئيس تحرير الموقع مبدئياً رغبته في التفرغ بشكل كامل للعمل النقابي، كما تم رفع الحجب عن موقع "مصر ٣٦٠"، وموقع ذات مصر، والسلطة الرابعة"، خلال العام الماضي.

وكان نقيب الصحفيين قد وعد خلال حملته الانتخابية، أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يكون قد نجح في رفع الحجب عن المواقع المحجوبة، والعمل على إزالة القيود على حرية إصدار الصحف، وتحرير العمل الصحفي من هيمنة المؤسسات والجهات المختلفة، عبر الفصل الكامل بين الإدارة والتحرير.



<sup>٥</sup> نقيب الصحفيين لموقع "نقابة ميتر": الجمعية العمومية لديها هم اقتصادي كبير.. ونطالب بتعديل القوانين المتعلقة بحرية الصحافة

## ٦- القيد والتدريب.. جاري العمل عليه

سعى نقيب الصحفيين خلال العام الأول في مجلس النقابة، إلى إدخال دورات تدريبية جديدة لتأهيل أعضاء الجمعية لسوق العمل، وذلك من خلال توقيع عدد من البروتوكولات، إذ وقع النقيب بروتوكولات مع مؤسسة هيكل للتدريب، وجامعة القاهرة، وأكاديمية العلوم الإدارية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بالإضافة إلى تشغيل استوديوهات مركز تدريب نقابة الصحفيين تجريبياً، وفتح باب التدريب بمركز التدريب والبحوث التابع للنقابة أمام غير أعضاء النقابة.

كما أعلن مجلس نقابة الصحفيين إعلان كشف المتقدمين لعضوية اللجان النقابية في المحافظات، وذلك لتلقي الاعتراضات والطعون على الأسماء المعلنة في الكشف.

وبذلك يستقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالقيد والتدريب عند نقطة "جاري العمل عليه".

وكان "البشني" قد وعد أنه بحلول عام ٢٠٢٥، يكون قد نجح في الآتي:

- إعادة الاعتبار لملف القيد بالنقابة عبر وضع معايير واضحة عادلة ومهنية، تضمن عدم تعرض أي زميل مهني للظلم وتضمن عدم تسرب من لا ينتمي للمهنة.
- إعادة فتح ملف "شهادات التخرج" المعلوم للجميع.
- إحياء دور معهد التدريب بالنقابة واختيار مجلس أمناء له، من كبار الصحفيين والمتخصصين في مجال التدريب.
- إعادة النظر في الدورات المؤهلة للقيد بالنقابة، من خلال فريق من المتخصصين، وضرورة أن تشمل هذه الدورات تعريف الصحفي بالقوانين المنظمة لمهنة الصحافة، ومواد قانون العقوبات الخاصة بالنشر.
- إعادة دورات اللغة وعقد اتفاقات مع كلية الإعلام ومؤسسات التدريب المحلية والعالمية، والاستعانة بالخبرات في الشعب المختلفة، في التدريب على مختلف الفنون الصحفية بما يتواءم مع التطورات في الإعلام.



## ٧- التسويات.. جاري العمل عليه

منذ بداية العام الأول للنقيب، انتقل مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتسويات إلى "جاري العمل عليه"، وذلك على خلفية المشاورات التي قام بها النقيب مع وزير التضامن الإجتماعي لحل أزمة الفصل التأميني دون موافقة النقابة التي يتعرض لها الصحفيين داخل المؤسسات الصحفية، وفتح مكتب التأمينات بنقابة الصحفيين، والذي بدأ العمل في ٢١ أغسطس الماضي، والاتفاق مع وزارة التضامن الاجتماعي على فتح الملفات التأمينية للصحفيين من أي مكتب تأمينات بالكارنيه وخطاب من النقابة.

وتقرر زيادة معاش النقابة بواقع ٥٠٠ جنيه ليصبح ٣ آلاف جنيه، كما تقرر زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية لتصبح ٣ آلاف جنيه، مع مخاطبة كافة المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المتقدمين الجدد للجنة القيد، على أن يتم تطبيقه من لجنة القيد القادمة.

كما قام النقيب بمفاوضات مع عدد من إدارات المؤسسات الصحفية لحل أزمات الصحفيين، كما حدث في الوفد، وكالة رويترز، بي بي سي عربي، ومجلة الإذاعة والتلفزيون، وكذلك تشكيل وفد مشترك من البرلمان ونقابة الصحفيين لمقابلة المسؤولين لحل أزمة المؤقتين.

### وكان النقيب قد وعد خلال برنامجه الانتخابي بالآتي:

- إحياء دور لجنة التسويات وتفعيل القرارات الصادرة من وزيرة التضامن الاجتماعي السابقة عادة والي والخاصة بعدم توقيع عقوبة الفصل التأميني دون موافقة النقابة وكذلك بعدم إغلاق المؤسسات الصحفية دون الرجوع للنقابة لاستيفاء حقوق الصحفيين.
- تفعيل نص المادة ١٦ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام (١٨٠ لسنة ٢٠١٨) التي تلزم المؤسسات بعدم فصل الصحفيين إلا بعد العودة للنقابة.
- تفعيل نص المادة ١٥ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والتي تلزم المؤسسات الصحفية والإعلامية بالتعاون مع نقابة الصحفيين بإنشاء وتمويل صناديق للتأمين ضد العجز والبطالة.



## ٨- استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين.. جاري العمل عليه

عمل نقيب الصحفيين، منذ اليوم الأول له، على عودة فتح النقابة أمام أعضاء الجمعية العمومية، وذلك من خلال عودة الكراسي إلى الأدوار بعد أن كان تم رفعها من جميع الأدوار بقرار من المجلس السابق، كما سمح النقيب بدخول كافة الصحفيين ممن يحملون كارنية مزاوله للمهنة إلى النقابة، وهو الأمر الذي فرضت عليه قيود خلال السنوات الماضية.

كما قرر مجلس نقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي، تشكيل ٨ لجان فرعية في المحافظات التي يقل عدد الصحفيين المشتغلين المقيمين بها عن ٣٠ عضوًا ويزيد على ١٥ عضوًا.

وتضامنت لجنة الحريات في بيان لها، مع مطالب الزملاء الصحفيين بمحافظة كفر الشيخ في الشكاوى، التي تقدموا بها للنقابة ضد محافظ كفر الشيخ، وما وصفه الزملاء بأنه تجاوزات من المحافظة تجاه الصحفيين أعضاء النقابة، وغيرهم من ممارسي المهنة، وكذلك امتناع كل المسؤولين في المحافظة عن التعاون مع الزملاء، وكذلك منع الصحفيين من ممارسة عملهم الصحفي من خلال منعهم من دخول ديوان عام المحافظة، وكل الجهات التابعة، وكذلك حجب المعلومات عن الزملاء في مختلف الجرائد والمواقع الإلكترونية، وتأخر إرسال البيانات الخاصة بالمحافظة. وكذلك قيام الأمن الإداري للمحافظة بالتعامل مع الصحفيين بشكل غير لائق خلال زيارة الدكتور خالد عبد الغفار وزير الصحة والسكان لمحافظة كفر الشيخ.

كما أدانت نقابة الصحفيين التجاوزات، التي صدرت من قبل إدارة جامعة المنيا، وأحد أفراد الأمن المصاحبين لوزير التعليم العالي، والتي تمثلت في التعدي باليد على زميل صحفي من قبل أفراد الأمن المرافق للوزير، وإغلاق موظفي الأمن الإداري في الجامعة لقاعة كلية دار العلوم، التي كان من المقرر عقد مؤتمر صحفي بها، أمام الزملاء، والتحدث معهم بصورة غير لائقة. إذ قررت لجنة الحريات الامتناع عن نشر أية أخبار خاصة بجامعة المنيا لحين حل كل المشكلات المتعلقة بمنع الصحفيين من ممارسة عملهم الصحفي.

وأعلنت حريات الصحفيين، إدانتها لواقعة تعدي عدد من المحامين على الزملاء المصورين، والمحمرين، أثناء تأدية عملهم في تغطية انتخابات نقابة المحامين، وأكدت تضامنها مع الزملاء في كل الإجراءات القانونية، التي اتخذت بعد قيام ٧ من الزملاء الصحفيين من صحف ومواقع "المصري اليوم"، و"الوطن"، و"القاهرة ٢٤"، و"البوابة نيوز"، و"الحرية"، بتحرير محضر في نقطة شرطة التحرير يحمل رقم ١٤٧٥ إداري قصر النيل ٢٠٢٤م، يتضمن أسماء أكثر من متهم قاموا بالتعدي بالقول والفعل على الصحفيين أثناء ممارسة عملهم، بالإضافة لوجود صور وفيديوهات لباقي المتهمين.

ونجح نقيب الصحفيين في انضمام نقابة الصحفيين المصريين للاتحاد الدولي بإجماع الآراء، وقد تقدمت بطلب الانضمام للاتحاد الدولي للصحفيين في شهر مايو الماضي، وحصلت على الموافقة من حيث المبدأ في سبتمبر الماضي خلال اجتماع الهيئة الإدارية للاتحاد الدولي للصحفيين في رام الله قبل أن تحصل على الموافقة النهائية في نوفمبر الماضي.

وبالنسبة لموقف النقابة من الحرب على غزة، فقد عمل مجلس النقابة على الاشتباك مع القضية الفلسطينية من خلال رفضه للتطبيع، أو التصعيد العسكري للاحتلال من خلال بيانات أصدرت عبر لجنة الحريات، وكانت الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٠٢٣، قد أكدت على رفضها التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وأدانت نقابة الصحفيين جريمة جيش الاحتلال الإسرائيلي، ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، في مدينة جنين، ودعت المجتمع الدولي والمنظمات الدولية للتدخل الفوري لوقف الاعتداءات وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة بما يضمن عدم إفلاتهم من العقاب.

كما قادت النقابة عدد من الفاعليات في إطار التضامن مع الصحفيين الفلسطينيين الذين يتم استهدافهم أثناء تغطية حربهم على غزة.

وبتلك التحركات يستقر مؤشر هذا الوعد عند نقطة "جاري العمل عليه"، وكان نقيب الصحفيين قد وعد في برنامجه الانتخابي، أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يكون قد نجح في الآتي:

- إعادة الاعتبار للجمعية العمومية واستعادة النقابة لكل الصحفيين، وإعادة إحياء أدوار النقابة.
- تفعيل بطاقة عضوية النقابة كتصريح لمزاولة المهنة.
- استعادة دور النقابة كأحد منابر الدفاع عن الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي في المجتمع.
- إعادة إحياء دور اللجان النقابية بالمحافظات من خلال قواعد واضحة، والنظر في إنشاء نقابات فرعية في المحافظات التي تتوافر فيها الشروط القانونية.
- التأكيد على قرارات الجمعية العمومية الماضية، وإعادة تفعيلها في إطار القوانين، وفي مقدمتها القرارات الخاصة بأزمة الصحف الحزبية، ومناهضة التطبيع، وعدم الجمع بين الوظيفة الحكومية والمناصب النقابية.
- عدم تغيير قانون النقابة إلا بالعودة للجمعية العمومية والحصول على موافقتها.



## ٩- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من العام الأول من الفترة القانونية لنقيب الصحفيين، وتحديدًا في ١ مايو، أُخلى سبيل صحفيين اثنين، وذلك على خلفية مفاوضات تجريها نقابة الصحفيين برئاسة البلشي لإخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين.

كما تم إطلاق سراح ٦ زملاء أوقفوا العام الماضي، بعد ساعات من القبض عليهم، وكانت أطول فترة احتجاز لهم هي يومان، وذلك بعد تدخل النقابة، عبر التفاوض أو التواصل مع الأجهزة الأمنية أو عبر تقديم الدعم القانوني لهم، وهم الزملاء: حسن القباني، وكريم أسعد عضو منصة متصدقش، والزميل محمود صقر (بموقع أوان مصر)، والزميل أدهم السمان رئيس تحرير (موقع أوان مصر)، والزميل إسلام عبدالعزيز فرحات، والزميل محمد حسين أحمد حسين وشهرته (محمد الجندي موقع بصراحة).

كما تدخل نقيب الصحفيين للسماح بزيارة صحفيين اثنين مُنعا من الزيارة لمدة ٣ سنوات منذ احتجازهما. فيما تقدم خالد البلشي، بطلبات للنائب العام المستشار حمادة الصاوي، للسماح بزيارة الصحفيين المحبوسين (نقابيين وغير نقابيين) في أماكن احتجازهم للإطمئنان عليهم.

وفي سبتمبر الماضي، طالب خالد البلشي نقيب الصحفيين في جلسة الحوار الوطني، بضرورة إعادة النظر في القوانين المتعلقة بقضايا النشر، وإجراء تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.

وفي الربع الأخير من العام الأول من المدة القانونية لنقيب الصحفيين، تم إخلاء سبيل خمسة من الزملاء المحبوسين، ولا يزال ١٨ صحفيًا محبوسين احتياطيًا (٦ نقابيين و١٢ غير نقابيين).

وبتلك التحركات انتقل مؤشر هذا الوعد إلى نقطة جاري العمل عليه حاليًا، حيث وعد البلشي في برنامجه الانتخابي بـ:

- مناشدة الجهات المسؤولة للتدخل لتحسين أوضاع المحبوسين وضمان حقهم في الزيارة والعلاج كمطلب دائم، بالإضافة إلى محاولته للإفراج عن الصحفيين المحبوسين.
- كما وعد أنه بحلول عام ٢٠٢٥، يكون مجلس النقابة قد نجح في التفاوض وتكون جميع التشريعات المقيدة للمهنة والتي تجيز حبس الصحفيين احتياطيًا في قضايا النشر قد تم تعديلها، وألغي الحبس الاحتياطي للصحفيين.



لم تتحقق	تمققته نسبيًا
لم يتم العمل عليها	تمققته
جاري العمل عليها	

تعديلات تشريعية لإلغاء  
الحبس الاحتياطي في قضايا النشر

## ١٠- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من العام الأول من المدة القانونية لنقيب الصحفيين، أرسل خطابين للكاتب الصحفي كرم جبر، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والمستشار محمود فوزي، الأمين العام للمجلس، بشأن صرف بدل التدريب لكل الصحفيين أعضاء النقابة العاملين داخل مصر أياً كانت جهة عملهم، لإخطارهم بالقرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لصرفه، وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية.

وخلال الربع الثاني من العام الأول للنقيب، تم زيادة البدل بقيمة ٣٠٠ جنيه شهرياً، بناء على قرارات للرئيس السيسي ضمن حزمة قرارات اقتصادية لدعم المواطن المصري.

كما طالب البلشئ، المهندس عبد الصادق الشوريجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، في لقاء معه، بوقف خصم ضريبة على بدل التدريب والتكنولوجيا للزملاء الصحفيين في بعض المؤسسات القومية بالمخالفة لقواعد المساواة بين الزملاء، أو نقل صرف البدل إلى نقابة الصحفيين للاستفادة من عدم استقطاع الضريبة منهم.

وشدد البلشئ على أن الخصم يأتي لينال من قواعد المساواة بين الزملاء بمؤسسات (روزاليوسف، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، ودار المعارف، وباقي الصحف القومية والمؤسسات الخاصة).

كما نجح نقيب الصحفيين في صرف زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بأثر رجعي ثلاثة أشهر بقيمة ٩٠٠ جنيه، خلال الربع الثالث من العام القانوني الأول للنقيب، والتي كان أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي، ضمن حزمة قرارات لدعم المواطن المصري في ظل الأزمة الاقتصادية.

وفي الربع الأخير، أرسل نقيب الصحفيين خطابات للجهات المعنية لزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بنفس قيمة الزيادة المعلنة من قبل رئيس الجمهورية. وبهذه التحركات يستقر مؤشر الوعد الانتخابي عند "جاري العمل عليه".

وكان البلشي قد وعد أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يكون قد نجح في الآتي:

- العمل على صرف بدل التكنولوجيا لجميع الأعضاء وبكارنيه العضوية دون تباطؤ أو استثناء، تنفيذاً للأحكام القضائية في هذا الشأن، على أن يشمل ذلك المؤسسات المحرومة من الحصول على بدل كصحفي الوكالات.
- العمل على زيادة بدل التكنولوجيا بشكل دوري وثابت.



## ١١- الرعاية الصحية.. جاري العمل عليه

شهد ملف الرعاية الصحية تطورًا ملحوظًا خلال العام القانوني الأول لنقيب الصحفيين، حيث وافق مجلس النقابة، برئاسة خالد البلشي، على طرح مناقصة بين شركات التأمين الطبي لاتاحة تعاقد أعضاء النقابة وأسرههم مع إحدى الشركات بشكل اختياري لمن يرغب، وتوفر تغطية أكبر في الحد الأقصى للعلاج، وتقديم عدد كبير من الخدمات دون تحمل المشترك أي تكلفة، بالإضافة إلى شمول الخدمة للأدوية، وتوفير شبكة كبيرة من مقدمي الخدمة.

من ناحية أخرى، وافق مجلس النقابة على تعيين طبيب أسرة بعيادة النقابة، ليتولى الكشف والتشخيص وتوجيه الصحفيين التوجيه الطبي الأمثل، بالإضافة إلى قوافل طبية في مختلف التخصصات، وتوفير خصم خاص للصحفيين وأسرههم - خصم ٢٣ ٪ على الأدوية المحلية و١٢ على المستوردة، والتوصيل مجانًا من "أصرفلي".

كما تم افتتاح عيادة التأمين الصحي داخل النقابة، وتعاقدت النقابة مع شركة خاصة بالخدمات الصحية لتطوير مشروع العلاج، وتقديم خدمات طبية مجانية داخل نقابة الصحفيين، وكذلك زيادة الحد الأقصى للاستفادة من مشروع العلاج، فضلًا عن زيادة رقعة المستفيدين من مشروع العلاج لتطال الأقارب من الدرجتين الثانية والثالثة.

وبتلك الخطوات، فقد استقر مؤشر ملف الرعاية الصحية عند "جاري العمل عليه"، بالرغم من أن مازال هناك عدد من المشكلات المتعلقة بتوسيع تغطية العلاج الصحي لجميع محافظات الجمهورية، وزيادة التعاقد مع الأطباء المشاركين في المشروع، وشمول الخدمة للأدوية، وعدم توفير كتاب دليل مشروع علاج الصحفيين وأسرههم ٢٠٢٣، والاكتفاء بنشره "pdf"، وغير ذلك.

وكان النقيب قد وعد في برنامجه الانتخابي أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يكون قد نجح في تحقيق الآتي:

- العمل على ضم الصحفيين وأسرههم إلى مشروع التأمين الصحي الشامل للاستفادة من خدماته.
- حل مشاكل الصحفيين في المحافظات التي تم فيها تطبيق البرنامج، مع تعزيز استفادة الزملاء من مشروع العلاج.
- السعي للتفاوض مع الدولة والمؤسسات المعنية بها لتعظيم الموارد المالية لمشروع العلاج، التواصل والاتفاق مع النقابات المهنية للاستفادة من خبرتهم في مجال التأمين الصحي وعقد مشاركات معهم لتطوير مشروع العلاج واستغلال الإمكانيات المتاحة لديهم.
- إعادة التعاقد مع المؤسسات الطبية التي ألغت تعاقدتها مع النقابة بسبب التأخر في السداد، ومراجعة كشوف الأطباء والمؤسسات الطبية المتعاقدة مع النقابة.
- تشغيل الصيدلية الكائنة في مقر النقابة، خصوصًا وأن لديها كافة التصاريح اللازمة، مع صرف الأدوية للصحفيين بسعر التوريد، وإجراء تحديثات وتسهيلات للخدمات الطبية المقدمة من النقابة، من بينها تطبيق إلكتروني وموقع يتيح للزملاء التواصل بطريق أسهل وأسرع، وندوات طبية تثقيفية، وقوافل طبية.



## ١٢- لائحة أجور عادلة للصحفيين.. جاري العمل عليه

تدخل نقيب الصحفيين في حل عدد من الأزمات خلال عامه القانوني الأول، وتصدى لمحاولة بعض المؤسسات فصل بعض الصحفيين تعسفياً، وأزمات تأخر صرف المستحقات وزيادة الأجور. ونجح النقيب في إنهاء أزمة ٢٦ صحفياً من أعضاء النقابة في مؤسسة بيت الخبرة الاقتصادية، كما أنهى أزمة صحفي جريدة الوفد وصرف المستحقات المتأخرة، كما تولى نقيب الصحفيين التفاوض مع إدارة بعض الصحف لتحسين أوضاع الصحفيين العاملين داخل تلك المؤسسات، فضلاً عن المفاوضات التي خاضها النقيب مع إدارة الإذاعة البريطانية " بي بي سي " لحل أزمة التمييز في الأجور للعاملين في مكتب القاهرة.

وخاطب البلشي المجلس القومي للأجور لتطبيق الحد الأدنى في المؤسسات الصحفية ٣٠٠٠ جنيه، فيما أعلن عن رفع الحد الأدنى في عقود الصحفيين من ١٢٠٠ جنيه إلى ٢٤٠٠ بدءاً من لجنة القيد العام المقبل، ثم تم رفعه مرة أخرى ليصل إلى ٣٥٠٠ جنيهًا.

كما خاطبت نقابة الصحفيين الصحف لتطبيق الحد الأدنى داخل المؤسسات الصحفية، وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية، بدايةً من أول يناير ٢٠٢٤.

وتأتي مطالبة نقابة الصحفيين بتطبيق الحد الأدنى للأجور، تنفيذًا لقرارات وتوصيات الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في مارس ٢٠٢٣، بشأن تطبيق الحد الأدنى للأجور، والذي نص على (توصي الجمعية العمومية مجلس النقابة القادم بالعمل مع كل الجهات ذات الصلة بالعمل على تحسين أجور الصحفيين، لبلوغ الحد الأدنى المقرر من الدولة وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية).

وقد قررت وزارة المالية، في سبتمبر ٢٠٢٣، زيادة الحد الأدنى للأجور ٢٠٢٣ الإجمالي للدخل للدرجة السادسة، ليصبح ٤ آلاف جنيه، لكافة العاملين بالجهاز الإداري بالدولة، وبدوره طالب البلشي بإعادة النظر في الحد الأدنى للأجور المطبق على القطاع الخاص، ورفع قيمة أجور الصحفيين تمهيداً للوصول للائحة أجور عادلة لكل الصحفيين، وكذلك رفع قيمة العقد النقابي بما يتناسب مع الحد الأدنى للأجور في مصر المعلن من الرئيس ضمن حزمة الإجراءات الاجتماعية الأخيرة مع مراعاة الدرجات المالية المختلفة.

كما أطلق نقيب الصحفيين حملة "أجر عادل للصحفيين" في مارس ٢٠٢٤، تستهدف رفع قيمة أجور الصحفيين بشكل عادل، والوصول إلى لائحة أجور عادلة للجميع، ورفع قيمة العقد النقابي ليتناسب مع الحد الأدنى للأجور في مصر.

وقد استقر مؤشر الوعد الانتخابي، عند "جاري العمل عليه". وكان نقيب الصحفيين قد وعد أنه بحلول عام ٢٠٥ يكون قد حقق الآتي:

- العمل على ضمان التزام المؤسسات الصحفية بتنفيذ قرارات الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور للقطاعات العام والخاص على التوالي، وتفعيل المادة ٤٦ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والتي تلزم المؤسسات بوضع حد أدنى للأجور وعلاج الصحفيين.
- دراسة سبل تعويض العاملين السابقين عن الفترات السابقة، بعد تطبيق قرارات رفع الحد الأدنى للأجور بحيث لا تكون رواتب حديثي التعيين أعلى من قدامى العاملين.
- الدعوة لمؤتمر اقتصادي لمناقشة أوضاع المهنة، وسبل تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين، ووضع لائحة أجور عادلة للصحفيين عبر التواصل مع الدولة ومؤسساتها، والاستعانة بالخبرات الاقتصادية في المهنة لتقديم حلول علمية وقابلة للتنفيذ.
- تعظيم الموارد المالية عبر الحصول على حق الصحفيين على نصيب من موارد عملهم المتمثلة في الضرائب المفروضة على الإعلانات وضريبة الدمغة الصحفية. والضغط قانونيا للحصول على حقوق استغلال محركات البحث المختلفة للمادة الصحفية على أن تؤول نسبة من هذه الموارد للنقابة لدعم أدوارها المختلفة.
- تدخل النقابة لإلزام المؤسسات بصرف مستحقات الزملاء القانونية، وتفعيل قرار إنشاء صندوق للطوارئ في النقابة.
- إعداد برامج تدريبية للمتطلين والمفصولين، على صناعة المحتوى الجديد، ووضع آلية تفرض على الصحف والمواقع الجديدة تنفيذ نصوص القانون بتشغيل المتطلين، كجزء من شروط الترخيص.
- السعي لدى الدولة ومؤسسات تنظيم الإعلام لتخفيف الشروط والعقبات القانونية المتعلقة بإنشاء الصحف والمواقع.
- وضع قواعد لتوزيع القروض بشكل عادل ومحدد وواضح وشفاف، مع العمل على زيادة قيمة القرض الحسن طبقا للأوضاع الاقتصادية.



# الفصل الرابع: قضايا بارزة

## قراءة في تقرير المجلس في الفترة من مارس ٢٠٢٣ وحتى فبراير ٢٠٢٤

أصدر مجلس نقابة الصحفيين تقريراً عاماً عن الفترة من مارس ٢٠٢٣ إلى فبراير ٢٠٢٤ ، ونشره على القنوات الرسمية للنقابة من موقع رسمي وصفحة الفيسبوك، تمهيداً لعرضه على الجمعية العمومية للنقابة، والتي كان من المقرر أن تنعقد في الجمعة الأولى من شهر مارس، إلا أنه تقرر تأجيلها ١٥ يوماً لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقادها بحضور (٥٠٪+١) من الأعضاء المشتغلين البالغ عددهم ٩٨٦٦ صحفياً، طبقاً للمادة «٣٥» من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين.

وفي ١٥ مارس قرر مجلس نقابة الصحفيين تأجيل الجمعية العمومية للمرة الثانية على التوالي لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقادها بحضور (٢٥٪) من الأعضاء المشتغلين طبقاً للمادة المذكورة.

وتلزم اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين مجلس النقابة بإصدار التقرير العام إلى جانب ميزانية العام المنتهي، لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية والتي تعتبر السلطة الأعلى في النقابة والمخول لها اعتماد الميزانية، إذ تنص اللائحة في بندها الأول على "يرسل مجلس النقابة إلى أعضاء الجمعية العمومية العادية تقريره السنوي والميزانية والحساب الختامي مع الدعوة لحضور الجمعية . وذلك قبل تاريخ انعقادها بأسبوع على الأقل". كما تنص اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين على أن "يقدم مجلس النقابة الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية للسنة الجديدة وتقرير مراقبي الحسابات عنهما إلى الجمعية العمومية في اجتماعها العادي للتصديق عليها".

وجاء في افتتاحية التقرير العام الذي أفرد في ٢٩٨ صفحة، تقرير عما قدمه نقيب الصحفيين خالد البلشي خلال عام منذ تقلده منصب النقابة وحتى فبراير ٢٠٢٤، إذ أسردت تفاصيل تحركات وقرارات النقيب في ما يقارب ٦٠ صفحة، مفتحة برسالة إلى الجمعية العمومية تضمنت الخطوات التي اتخذها وما سعى إليها منذ نجاحه في انتخابات التجديد النصفى مارس ٢٠٢٣ خلفاً لنقيب الصحفيين ضياء رشوان.

وشمل تقرير النقيب القرارات والتحركات التي اتخذها على مدار العام في عدد من الملفات منها "الأجور، البدل، الحريات، عودة الروح النقابية، استعادة دور النقابة داخلياً وخارجياً كمنبر للتنوير والحريات في المجتمع، وغيرها من الملفات". وهو ما استجد على التقرير العام الأخير.

كما شمل التقرير العام، صوراً ضوئية لمحضر انتخابات التجديد النصفى التي أجريت في مارس ٢٠٢٣، وتضمن المحضر أسماء المرشحين سواء على مقعد النقيب أو مجلس النقابة وعدد الأصوات التي حصلوا عليها في الانتخابات الأخيرة، فضلاً عن النتيجة النهائية للانتخابات.

فضلاً عن إرفاق كافة البيانات والدعوات التي أصدرها المجلس خلال العام الأول والتي بلغ عددها ١٤١ ما بين بيانات ودعوات وخطابات مرسله لجهات مختصة أو لمرشحي الرئاسة.

كما شمل التقرير العام، تقريرًا مفصلاً عن أنشطة عدد من اللجان مثل "الحريات، الإسكان، الرعاية الصحية والإجتماعية، التدريب والتطوير، التسويات، القيد، المرأة، الثقافية والفنون، النشاط، المعاشات، الخدمات والتكنولوجيا، لجنة المتابعة والشعب والروابط، لجنة الشؤون العربية والخارجية، الحج والعمرة، التأديب، التحقيق".

**وختامًا:** حرص فريق عمل "نقابة ميتر" على الاطلاع بدقة على التقرير العام الذي أصدره مجلس نقابة الصحفيين، وقد لاحظ فريق عمل "نقابة ميتر" الآتي:

١- التقرير العام هو إجراء متبع حرصت عليه المجالس المتعاقبة على مدار السنوات السابقة، إلا أن تلك التقارير خلت في معظم الأحيان من تقرير مفصل عن أعمال النقيب واللجان، وهو ما تم معالجته في التقرير الأخير، تعزيزًا لمبدأ الشفافية والمكاشفة أمام الجمعية العمومية.

٢- أصدر التقرير العام قبل أسبوع واحد من الجمعية العمومية، وهي مدة صحيحة وقانونية وفقًا للائحة النقابة، إلا أن التقرير قد تجاوز الـ ٢٩٠ صفحة، ويعتبر المدة الزمنية التي أعطاها مجلس النقابة لأعضاء الجمعية العمومية لقراءة التقرير بدقة غير كافية في حال اكتمال نصاب الجمعية العمومية وانعقادها في الجمعة الأولى من مارس.

٣- اهتمت نقابة الصحفيين بذكر كافة التفاصيل وهو ما جعل التقرير يتجاوز الـ ٢٩٠ صفحة، لكنها تجاهلت تقديم ما ذكرته من إحصائيات وبيانات بشكلًا مبسطًا في تقارير وانفوجرافات مبسطة يتم نشرها على مراحل تسهيليًا على الصحفيين/ات حتى يتسنى لهم معرفتها، وخاصة مع اضطرار عدد كبير منهم العمل في أكثر من وسيلة إعلامية وصحفية لتوفير احتياجاتهم المعيشية مع استمرار تدني أجورهم.

٤- تجاهل مجلس النقابة الإشارة في التقرير العام إلى بعض الأزمات والتعليقات التي أثرت من قبل الصحفيين/ات أعضاء الجمعية العمومية وكيفية التعامل معها، وبخاصة ما تعلق بأسعار الوحدات السكنية المرتفعة، وأزمة حجز الوحدات المصيفية في الإعلان الأول للجنة النشاط.

٥- تغافل التقرير الحديث عن لجنة التشريعات والتي تعتبر من أهم لجان المجلس والتي كان من المنتظر منها السعي نحو إجراء تعديلات تشريعية على القوانين المقيدة للصحافة والإعلام وكذلك التي تقوض حرية الرأي والتعبير.

# الفصل الخامس: التحليل الكمي والكيفي

فتح مجلس نقابة الصحفيين عددًا كبيرًا من الملفات المهمة والمؤثرة، وأيضًا المتراكمة منذ سنوات من المجالس السابقة، والتي تخص أعضاء الجمعية العمومية، ونجح المجلس في إنجاز بعضها وحل أزمات صحفية، بينما لا تزال مشكلات أخرى قائمة بسبب تعقيدها وتشابكها مع أطراف أخرى.

في ملف الحريات، سعى المجلس ونقيب الصحفيين للإفراج عن الصحفيين المحبوسين، وتم الإفراج عن ٨ صحفيين، بينما لا يزال ١٨ صحفيًا (٦ نقابيين و١٢ غير نقابيين) محبوسين احتياطيًا.

وحتى الآن لم يحدث أي تغيير أو تعديل في التشريعات الخاصة بالصحافة بما يحقق حريتها واستقلاليتها، فعلي سبيل المثال لم تعدل مواد الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية، أو مواد الحجب في قانون تنظيم الصحافة والإعلام، ولم يصدر قانون حرية تداول المعلومات الذي طالب بإصداره نقيب الصحفيين مرارًا وتكرارًا، واستقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتشريعات والحريات عند نقطة "جاري العمل عليه".

كما استقر الوعد الخاص بالرواد وشيوخ المهنة عند نقطة "جاري العمل عليه"، إذ تم حل أزمة التأمينات لعدد كبير من الصحفيين، كما تم رفع قيمة المعاش بواقع ٥٠٠ جنيه. لكن لم يناقش مجلس النقابة، خلال عامه القانوني الأول، تخصيص مقعد في مجلس النقابة لأصحاب المعاشات.

وفيما يتعلق بتطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها، لا يزال الوعد بتطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها "قيد العمل"، فلم يرصد "نقابة ميتر" أي تطور ملحوظ في هذا الوعد، واقتصرت مساعي النقيب في مناشدات ومطالبات سواء من مرشحي الرئاسة الأربعة أو من الرئيس عبد الفتاح السيسي عقب فوزه بفترة رئاسية جديدة، وخلال جلسات الحوار الوطني.

ودعا النقيب في عامه الأول، إلى مؤتمر عام سادس لمناقشة قضايا المهنة وسبل تطويرها، كما جاء في وعده الانتخابي. ولكنه لم يعلن مجلس النقابة عن أية تحركات فيما يخص تخفيف الشروط المالية التي وضعها المجلس الأعلى للإعلام لتوفيق أوضاع الصحف والمواقع القائمة. وكذلك تخفيف الشروط الخاصة بإصدار الصحف والمواقع بما يضمن توسيع السوق الصحفية، وتخفيض القيود المالية المفروضة على المؤسسات الصحفية- وفقًا لما وعد به نقيب الصحفيين خلال حملته الانتخابية، وكذلك لم ينشأ المجلس آلية دائمة برعاية النقابة لحماية صناعة الصحافة وفقًا للوعد.

كما لم يعلن نقيب الصحفيين خلال العام الماضي، عن القواعد النقابية الواضحة والملزمة لاختيار رؤساء التحرير ومجالس الإدارات بالصحافة القومية، لضمان عدم تضارب المصالح وعدم الجمع بينها وبين عضوية مجلس النقابة- وفقًا لوعده الانتخابي.

وبالرغم من استمرار مساعي نقيب الصحفيين لإصدار قانون تداول المعلومات، حتى الآن لا يوجد أي خطوات حقيقية على أرض الواقع، لإقرار قانون حرية تداول المعلومات، رغم مناقشته في جلسات الحوار الوطني، والإقرار بأهميته للمجتمع وليس للصحفيين فقط، ليستقر مؤشر هذا الوعد عند "جاري العمل عليه".

أما عن رفع الحجب عن المواقع الصحفية، فقد استقر المؤشر خلال العام الماضي، عند "جاري العمل عليه"، بعد رفع الحجب عن أربعة مواقع صحفية، لكن مازال قيود مفروضة على حرية إصدار الصحف والعمل الصحفي، بالإضافة إلى عدم وجود أي تقدم على مستوى التعديل التشريعي بعد مطالبات نقيب الصحفيين بضرورة مراجعة التعديلات التشريعية المتعلقة بالإعلام.

وفيما يخص زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا، استقر مؤشر هذا الوعد خلال العام القانوني الأول، عند "جاري العمل عليه"، حيث نجح نقيب الصحفيين في صرف زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بأثر رجعي ثلاثة أشهر بقيمة ٩٠٠ جنيه، والتي كان أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي، ضمن حزمة قرارات لدعم المواطن المصري في ظل الأزمة الاقتصادية.

ومن المنتظر أن يعمل النقيب على زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا "لزيادة السنوية"، كما وعد خلال حملته الانتخابية، وبخاصة أن بدل التدريب والتكنولوجيا يدخل ضمن نطاق الأجر للصحفيين.

# النتائج والتوصيات

حاول مجلس نقابة الصحفيين تحسين بيئة العمل للصحفيين، خلال عامه القانوني الأول، برئاسة خالد البلشي نقيب الصحفيين، فقد تلقى شكاوى من بعض أعضاء الجمعية العمومية، بالضرر الواقع عليهم داخل المؤسسات الصحفية، وعمل على حل بعضها، وتقليل حالات الفصل التعسفي التي شاعت خلال السنوات الأخيرة، وعودة العمل النقابي، بالإضافة إلى تطوير بعض الخدمات مثل مشروع العلاج لصالح الصحفيين وأسرههم.

لكنه واجه العديد من الصعوبات، فلا تزال مهنة الصحافة تواجه العديد من الأزمات التي تتطلب حلولاً عاجلة، بسبب التشريعات التي لم تعدل منذ سنوات كثيرة، والتي قوضت العمل الصحفي، واستمرار أزمات أخرى مثل: حبس الصحفيين في قضايا النشر، تدني الأجور، واستمرار حجب المواقع الصحفية.

**وبناء على ما سبق، وما تم ذكره خلال هذا التقرير يوصي موقع "نقابة ميتر" بالتالي:**

ضرورة عرض المجلس لنتائج اجتماعاته الدورية وكذلك اجتماعات وأنشطة اللجان، إعمالاً بمبدأ الشفافية مع أعضاء الجمعية العمومية عبر موقع النقابة الرسمي.

٢- ضرورة نشر تقرير ربع سنوي عن وضع اللجان وفعاليتها عبر موقع النقابة الرسمي.

٣- ضرورة عمل استراتيجية لكل لجنة، وطرحها على أعضاء الجمعية العمومية، ووضع جدول زمني لتنفيذها، ضماناً لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

٤- مواصلة حل الملف التأميني للصحفيين المفصولين أو العاملين في مؤسسات متوقفة، إنهاء أزمات المعاشات لبعض الزملاء.

٥- توسيع تغطية العلاج الصحي لجميع محافظات الجمهورية.

٦- استمرار الضغط ومتابعة المؤسسات الصحفية للتأكد من تطبيق الحد الأدنى للأجور لكافة الصحفيين العاملين.

٧- استمرار السعي والضغط من أجل إجراء تعديلات تشريعية على القوانين المقيدة للصحافة.

٨- استمرار الضغط لاستصدار قانون تداول المعلومات

٩- العمل على الحصول على الزيادة السنوية لبدل التدريب والتكنولوجيا.

١٠- عودة إصدار النقابة لتجربة تقرير الحريات الذي أصدر لمدة عامين متتاليين ٢٠١٦/٢٠١٧ ومن ثم توقف دون أسباب واضحة.

١١- استمرار السعي لإطلاق سراح الصحفيين المحبوسين.

١٢- استمرار الضغط لاستصدار قانون تداول المعلومات.

١٣- مواصلة الضغط لرفع الحجب عن المواقع الصحفية المحجوبة وإزالة القيود على حرية إصدار الصحف والمواقع الإلكترونية.